

مصرف المغرب ملخص المنشور المتعلق بدعوة العموم للاكتتاب في 1 229 577 سهما

عرض بسعر نهائي

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من : (i) مذكرة العملية و (ii) الوثيقة المرجعية المتعلقة بالسنة المالية 2023 والنصف الأول 2024 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 26/07/2024 تحت المرجع EN/EM/010/2024 و (iii) التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية المتعلقة بالسنة المالية 2023 والنصف الأول من سنة 2024 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 18/10/2024 تحت المرجع EN/EM/026/2024

طبيعة الأسهم	أسهم عادية
سعر الاكتتاب	850 درهما للسهم (خارج التخفيض الخاص)
القيمة الاسمية	100 درهم
العدد الأقصى للأسهم الجديدة التي سيتم بيعها	1 229 577 سهما
المبلغ الإجمالي للعملية	1 032 640 350 درهم
فترة الاكتتاب	من 28 أكتوبر 2024 إلى فاتح نونبر 2024 على الساعة الثالثة والنصف مساء

لا يتوجه هذا العرض لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية والخاصة بالسندات قصيرة الأمد

المستشاران الماليان



قادة شركاء في نقابة التوظيف



أعضاء نقابة التوظيف



تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 من القانون 44-12 والمتعلق بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 18/10/2024 تحت المرجع VI/EM/032/2024

لا تشكل مذكرة العملية سوى جزءا من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويتكون هذا الأخير من الوثائق التالية:
(i) مذكرة العملية و (ii) الوثيقة المرجعية المتعلقة بالسنة المالية 2023 والنصف الأول من سنة 2024 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 26/07/2024 تحت المرجع EN/EM/010/2024 و (iii) التحيين رقم 1 للوثيقة المرجعية المتعلقة بالسنة المالية 2023 والنصف الأول 2024 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 18/10/2024 تحت المرجع EN/EM/026/2024.

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 18 أكتوبر 2024 بالتأشير على المنشور المتعلق بدعوة العموم للاكتتاب في 1 229 577 سهما لمصرف المغرب.

يوضع المنشور المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن الإشارة في كل حين بالمقر الرئيسي لمصرف المغرب، وعلى موقعه عبر الأنترنت www.creditdumaroc.ma ، ولدى مستشاريه الماليين. كما يمكن الاطلاع عليه داخل أجل 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر.

ويوضع الملف رهن إشارة العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني www.casablanca-boure.com وكذا على موقع الهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma.

تمت ترجمة هذا الملخص من قبل شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة للمترجم المذكور و Holmarcom Finance Company. في حال وجود اختلاف بين محتوى هذا الملخص والمنشور الذي تم التأشير عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، فلا يعتد إلا بالمنشور المؤشر عليه.

الفهرس

4	القسم الأول : تقديم العملية
5	ا. بنية العرض
11	اا. الأدوات المالية المعروضة
16	ااا. أهداف العملية
17	ااا. الجدول الزمني للعملية
18	القسم الثاني : تقديم مصرف المغرب
19	ا. معلومات عامة
21	اا. أنشطة مصرف المغرب
33	ااا. بنية مساهمي مصرف المغرب
34	ااا. الشركات التابعة لمصرف المغرب
35	القسم الثالث : المعطيات المالية
36	ا. الحسابات السنوية الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
39	اا. الحسابات نصف السنوية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
41	القسم الرابع : عوامل المخاطر
42	ا. المخاطر المتعلقة بالمصدر
57	اا. عوامل المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية المعروضة
58	تنبيه

القسم الأول : تقديم العملية

1. بنية العرض

1.1. مبلغ العملية

تعتزم **Holmarcom Finance Company** بيع **1 229 577** سهما لمصرف المغرب (أي ما يمثل **11,3%** من رأسمال وحقوق التصويت لمصرف المغرب) لفائدة العموم وأجراء مجموعة مصرف المغرب المستوفين للشروط بسعر قدره 850 درهما (خارج التخفيض الخاص الممنوح لأجراء مجموعة مصرف المغرب المستوفين للشروط) ، أي بمبلغ إجمالي للعملية قدره **1 032 640 350** درهم.

1.2. بنية العرض

نوع الأوامر	I	II	III
المكتتبون	- أشخاص ذاتيون مقيمون أو غير مقيمين ذوي جنسية مغربية أو أجنبية؛ - أشخاص معنويون تابعون للقانون المغربي أو الأجنبي لا ينتمون لفئات المستثمرين المؤهلين كما تم تحديدهم في المادة 3 من القانون رقم 44-12 والمادة 1.30 لدورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 كما تم تغييرها وتتميمها، والذين يثبتون أزيد من سنة واحدة من التواجد في تاريخ الاكتتاب؛ - المستثمرون المؤهلون الخاضعون للقانون المغربي كما تم تحديدهم في المادة 3 من القانون رقم 44-12 والمادة 1.30 لدورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 كما تم تغييرها وتتميمها، خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية والمتعلقة بالسندات قصيرة الأمد. - المستثمرون المؤهلون الخاضعون لقانون أجنبي كما تم تحديدهم في المادة 1.30 الفقرة (ج) لدورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 كما تم تغييرها وتتميمها	- أشخاص ذاتيون مقيمون أو غير مقيمين ذوي جنسية مغربية أو أجنبية؛ - أشخاص معنويون تابعون للقانون المغربي أو الأجنبي لا ينتمون لفئات المستثمرين المؤهلين كما تم تحديدهم في المادة 3 من القانون رقم 44-12 والمادة 1.30 لدورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 كما تم تغييرها وتتميمها، والذين يثبتون أزيد من سنة واحدة من التواجد في تاريخ الاكتتاب؛ - المستثمرون المؤهلون الخاضعون للقانون المغربي كما تم تحديدهم في المادة 3 من القانون رقم 44-12 والمادة 1.30 لدورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 كما تم تغييرها وتتميمها، خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية والمتعلقة بالسندات قصيرة الأمد. - المستثمرون المؤهلون الخاضعون لقانون أجنبي كما تم تحديدهم في المادة 1.30 الفقرة (ج) لدورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 كما تم تغييرها وتتميمها.	- أشخاص ذاتيون مقيمون أو غير مقيمين ذوي جنسية مغربية أو أجنبية وأجراء مصرف المغرب والشركات التابعة له حسب معنى المادة 143 من القانون 17-95 - الأجراء المستوفون لشروط الاكتتاب في هذا النوع من الأوامر هم الأجراء النشيطون في مجموعة مصرف المغرب غير المستقلين والمرسمون إلى غاية 28 أكتوبر 2024.

مبلغ العرض	655 126 450 درهم	327 513 500 درهم	50 000 400 درهم
ب% من المبلغ الإجمالي للعملية	63,44%	31,72%	4,84%
عدد الأسهم المعروضة للبيع	770 737	385 310	73 530
سعر الاكتتاب	850 درهم للسهم	850 درهم للسهم	680 درهم للسهم
الحد الأدنى للاكتتاب بالنسبة لكل مستثمر	3529 سهم، أي 2 999 650 درهم	بدون حد أدنى	الصيغة الرئيسية : 12 سهما أي 8160 درهم الصيغة التكميلية : 20 سهما أي 13.600 درهم
الحد الأقصى للاكتتاب بالنسبة لكل مستثمر	- بالنسبة لكافة المستثمرين خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، 10% من العدد الإجمالي للأسهم المعروضة في إطار العملية الذي يمثل 122 957 سهم، أي 104 513 450 درهم ؛ - بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، يتراوح الحد الأدنى بين : ✓ 10% من العدد الإجمالي للأسهم المعروضة في إطار العملية الذي يمثل 122 957 سهم، أي 104 513 450 درهم و؛ ✓ 10% من صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة الموافق لقيمة التصفية بتاريخ 25 أكتوبر 2024.	- بالنسبة لكافة المستثمرين خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، 10% من العدد الإجمالي للأسهم المعروضة في إطار العملية الذي يمثل 122 957 سهم، أي 104 513 450 درهم ؛ - بالنسبة لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، يتراوح الحد الأدنى بين : ✓ 10% من العدد الإجمالي للأسهم المعروضة في إطار العملية الذي يمثل 122 957 سهم، أي 104 513 450 درهم و؛ ✓ 10% من صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة الموافق لقيمة التصفية بتاريخ 25 أكتوبر 2024.	- بالنسبة لأجراء مجموعة مصرف المغرب المستوفين للشروط ، والممولة اكتتاباتهم بواسطة أموالهم الذاتية : ✓ الصيغة الرئيسية : 30 سهما أي 20400 درهم؛ ✓ الصيغة التكميلية : 73500 سهم أي 49 980 000 درهم؛ - بالنسبة لأجراء مجموعة مصرف المغرب المستوفين للشروط ، والممولة اكتتاباتهم بواسطة قرض بنكي لدى مصرف المغرب : ✓ الصيغة الرئيسية : 30 سهما أي 20400 درهم؛



التوظيف

تغطية الاكتتابات

✓ الصيغة التكميلية : سنة واحدة من الأجر الصافي (خارج العلاوات المتغيرة) ، والمرجحة لمضاعف 10 الأدنى، الذي يطرح منه مبلغ 20.400 درهم.

■ بالنسبة للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في المادة 3 من القانون 44-12 والمادة 1.30 لدورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة: القادة الشركاء في نقابة التوظيف ؛

■ بالنسبة للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون الأجنبي كما تم تحديدهم في المادة 1.30 من دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 ، كما تم تغييرها وتتميمها، خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة: القادة الشركاء في نقابة التوظيف ؛

■ بالنسبة لفئات المستثمرين الأخرى خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية والمتعلقة بالسندات قصيرة الأمد: جميع أعضاء نقابة التوظيف

■ بالنسبة للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي كما تم تحديدهم في المادة 3 من القانون 44-12 والمادة 1.30 لدورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة: القادة الشركاء في نقابة التوظيف ؛

■ بالنسبة للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون الأجنبي كما تم تحديدهم في المادة 1.30 من دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل رقم 03/19 ، كما تم تغييرها وتتميمها، خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة: القادة الشركاء في نقابة التوظيف ؛

• بالنسبة لفئات المستثمرين الأخرى خارج هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة النقدية والمتعلقة بالسندات قصيرة الأمد: جميع أعضاء نقابة التوظيف

■ بالنسبة للأشخاص الذاتيين أو المعنويين التابعين للقانون المغربي أو الأجنبي (غير المؤهلين) ، يجب تغطية الاكتتابات بنسبة 100 % وذلك كما يلي:

■ بالنسبة للأشخاص الذاتيين أو المعنويين التابعين للقانون المغربي أو الأجنبي (غير المؤهلين) ، يجب تغطية الاكتتابات بنسبة 100 % وذلك كما يلي:

■ يمكن تمويل الاكتتاب في نوع الأوامر III (أ) من خلال أموال ذاتية أو (ب) باللجوء إلى قرض بنكي لدى مصرف المغرب، علما



✓ إيداع فعلي (تسليم شيك أو نقود أو تحويل) في حساب المكنتب و/أو؛	✓ إيداع فعلي (تسليم شيك أو نقود أو تحويل) في حساب المكنتب و/أو؛	✓ أنه لا يمنع الجمع بين الطريقتين معا.
✓ ضمان يتكون من سندات وذلك على النحو التالي:	✓ ضمان يتكون من سندات وذلك على النحو التالي:	أ. بالنسبة لأجراء مجموعة مصرف المغرب المستوفين للشروط، والممولة اكتتاباتهم بواسطة أموال ذاتية :
○ سندات الدولة: متحصل عليها بنسبة 100% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛	○ سندات الدولة: متحصل عليها بنسبة 100% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛	■ يجب تغطية الاكتتابات بنسبة 100 % وذلك كما يلي:
○ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قيمة تصفية يومية متحصل عليها بنسبة 100% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛	○ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قيمة تصفية يومية متحصل عليها بنسبة 100% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛	✓ إيداع فعلي (تسليم شيك أو نقود أو تحويل) في حساب المكنتب و/أو؛
○ حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قيمة تصفية يومية (ما عدا النقدية) ، ودائع لأجل، أسهم مدرجة في البورصة: متحصل عليها بنسبة 80% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛	○ حصص هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قيمة تصفية يومية (ما عدا النقدية) ، ودائع لأجل، أسهم مدرجة في البورصة: متحصل عليها بنسبة 80% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛	✓ ضمان يتكون من سندات وذلك على النحو التالي:
■ بالنسبة للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي : بدون تغطية عند الاكتتاب.	■ بالنسبة للمستثمرين المؤهلين الخاضعين للقانون المغربي : بدون تغطية عند الاكتتاب.	○ سندات الدولة: متحصل عليها بنسبة 100% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛
■ بالنسبة للمستثمرين الخاضعين لقانون أجنبي (i) المثبتين لأزيد من سنة من الوجود بتاريخ اكتتاب هذه العملية أو (ii) سبق لهم إنجاز عملية في السوق الأولية أو الثانوية ببورصة الدار البيضاء : بدون تغطية عند الاكتتاب.	■ بالنسبة للمستثمرين الخاضعين لقانون أجنبي (i) المثبتين لأزيد من سنة من الوجود بتاريخ اكتتاب هذه العملية أو (ii) سبق لهم إنجاز عملية في السوق الأولية أو الثانوية ببورصة الدار البيضاء : بدون تغطية عند الاكتتاب.	○ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قيمة تصفية يومية متحصل عليها بنسبة 100% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛
■ بالنسبة للمستثمرين الخاضعين لقانون أجنبي (i) غير المثبتين لأزيد من سنة من الوجود بتاريخ الاكتتاب أو (ii) الذين ليس لهم سنة من الوجود بتاريخ الاكتتاب في	■ بالنسبة للمستثمرين الخاضعين لقانون أجنبي (i) غير المثبتين لأزيد من سنة من الوجود بتاريخ الاكتتاب أو (ii) الذين ليس لهم سنة من الوجود بتاريخ الاكتتاب في	

الوجود بتاريخ الاكتتاب أو (ii) الذين ليس لهم سنة من الوجود بتاريخ الاكتتاب في هذه العملية أو الذين لم يسبق لهم إنجاز عملية في السوق الأولية أو الثانوية ببورصة الدار البيضاء : تغطية بنسبة 30% عبر إيداع فعلي (تسليم شيك أو نقود أو تحويل بينكي) أو 100% عبر كفالة بنكية.

- يجب أن تخضع تغطية الاكتتاب بواسطة ضمان إلى تقييم كل عضو من نقابة التوظيف المعتمد من طرف المكتب .
- يجب أن تبقى تغطية الاكتتاب النقدي أو عبر شيك أو تحويل و/ أو في شكل ضمان إضافي مجمدة حتى يتم تخصيص السندات بتاريخ 7 نونبر 2024.

هذه العملية أو الذين لم يسبق لهم إنجاز عملية في السوق الأولية أو الثانوية ببورصة الدار البيضاء : تغطية بنسبة 30% عبر إيداع فعلي (تسليم شيك أو نقود أو تحويل بينكي) أو 100% عبر كفالة بنكية.

- يجب أن تخضع تغطية الاكتتاب بواسطة ضمان إلى تقييم كل عضو من نقابة التوظيف المعتمد من طرف المكتب .
- يجب أن تبقى تغطية الاكتتاب النقدي أو عبر شيك أو تحويل و/ أو في شكل ضمان إضافي مجمدة حتى يتم تخصيص السندات بتاريخ 7 نونبر 2024.

○ حصص هياكل التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قيمة تصفية يومية (ما عدا النقدية) ، ودائع لأجل، أسهم مدرجة في البورصة: متحصل عليها بنسبة 80% على أقصى تقدير من القيمة بتاريخ الاكتتاب؛

- يجب أن تخضع التغطية بواسطة ضمانة لتقييم مصرف المغرب. ويجب أن تبقى تغطية الاكتتاب النقدي أو عبر شيك أو تحويل و/ أو في شكل ضمان إضافي مجمدة حتى يتم تخصيص السندات بتاريخ 7 نونبر 2024.

ب. بالنسبة لأجراء مجموعة مصرف المغرب المستوفين للشروط، والممولة اكتتاباتهم بواسطة قرض بنكي لدى مصرف المغرب :

- تتم تغطية تمويل الاكتتاب من خلال

عقد تمويل موقع لدى
مصرف المغرب.

■ يستفيد
المستوفون للشروط
الراغبون في الاكتتاب
في هذا النوع من
الأوامر من خلال
اللجوء لقرض بنكي
لدى مصرف المغرب
من الكيفيات التالية :

✓ يغطي مبلغ
القرض الممنوح
لكل مكتب على
الأكثر صافي الأجر
السنوي القار)
دون العلاوات
المتغيرة)، بغض
النظر عن قدرة
الاستدانة ؛

✓ يسدد القرض
بقسط نهائي على
مدة 7 سنوات

✓ يتم اقتطاع فوائد
القرض سنويا.
ويمكن تغطيتها
جزئيا أو كليا
بعوائد الأسهم
الموزعة من طرف
مصرف المغرب.

✓ يمكن تسديد
القرض كليا أو
جزئيا في كل حين
بشكل مسبق،



خلال مدة 7 سنوات.

تخصيص حسب الطلب

- التخصيص الأول : بالإعادة في حدود 50 سهم لكل مكتب ؛
- التخصيص الثاني : تخصيص الباقي بشكل تناسبي مع فائض الطلبات فوق 50 سهما
- التخصيص الأول : (الصيغة الرئيسية) : يمكن لكل أجير مستوفي للشروط الاكتتاب سواء في (أولا) 12 سهما أو في (ثانيا) 30 سهما. تجدر الإشارة إلى أن كل أجير مستوفي للشروط سيستفيد من التخصيص في حدود طلبه برسم الصيغة الرئيسية. وفي حالة الباقي، سيتم إجراء تخصيص ثاني للأسهم حسب الكيفية المبينة أدناه :
- التخصيص الثاني : (الصيغة التكميلية) : في حالة (أولا) لم يتم الاكتتاب كليا في مجموع الأسهم خلال التخصيص الأول و(ثانيا) شريطة الاكتتاب في 30 سهما خلال التخصيص الأول، يمكن لكل أجير مستوفي للشروط إبداء الرغبة في المشاركة في تخصيص الأسهم المتبقية. إن الاكتتاب التكميلي (أولا) لا يمكن أن يكون أقل من

طرق التخصيص



طرق التحويل

20 سهما و (ثانيا) يجب أن يعبر عنه بمضاعف ل10 أسهم. ستتم طريقة التخصيص بشكل تناسبي مع الطلبات التكميلية.			
إذا كان عدد الأسهم المطلوبة على مستوى النوع الثاني من الأوامر أقل من العرض الموافق يتم منح الفرق إلى النوع الأول ثم النوع الثاني من الأوامر	إذا كان عدد الأسهم المطلوبة على مستوى النوع الثاني من الأوامر أقل من العرض الموافق يتم منح الفرق إلى النوع الأول ثم النوع الثالث من الأوامر	• إذا كان عدد الأسهم المطلوبة على مستوى النوع الأول من الأوامر أقل من العرض الموافق يتم منح الفرق إلى النوع الثاني ثم النوع الثالث من الأوامر	



LISDANIAT
Kantor : Jl. Siliwangi No. 177/II
Sukralila - Garut
Telp. 0822 85 70 69
GSM : 0864 75 59 40

II.2 تذكير بخصائص الأسهم موضوع هذه العملية

التسمية	مصرف المغرب
الشريط	CDM
مقصورة الإدراج	Principal A
قطاع النشاط	البنكي
دورة النشاط	مستمرة ¹ ابتداء من 18 أكتوبر 2024
خط الإدراج	الخط الأول
عدد الأسهم المعروضة للبيع	1 229 577
المؤسسة المكلفة بتسجيل العملية	CFG Marchés من جهة البائع وجميع شركات البورصة أعضاء نقابة التوظيف ² من جهة المشترين

II.3 عناصر تقييم بنود العرض

تحديد سعر الاكتتاب

قرر المجلس الإداري لشركة Holmarcom Finance Company المنعقد بتاريخ 17 أكتوبر 2024 أساسا بيع 1 229 577 سهم لمصرف المغرب لفائدة العموم وأجراء مصرف المغرب المستوفين للشروط ، بسعر اكتتاب يبلغ 850 درهم للسهم (خارج التخفيض الخاص الممنوح لأجراء مجموعة مصرف المغرب المستوفين للشروط)، أي بمبلغ إجمالي للعملية قدره 1 032 640 350 درهم؛

كما حدد المجلس المذكور الخصائص النهائية للعملية.

يمثل سعر الاكتتاب البالغ 850 درهما تخفيضا بنسبة 9,6% مقارنة مع سعر إغلاق السهم بتاريخ 17 أكتوبر 2024 (940,0 درهم).

منهجية التقييم

طرق التقييم المستبعدة

المقارنة مع معاملات سابقة

تقوم هذه الطريقة على تثمين شركة بناء على مضاعفات تقييم ضمنية لعينة من المعاملات تمت في نفس قطاع النشاط وتكون فيها الشركات المستهدفة تحمل نفس الخصائص المالية والتشغيلية للشركة موضوع التقييم.

لا تتيح ندرة المعاملات السابقة، وبالنظر لطابعها المتسم بالأقلية والفارق الكبير في طبيعة الفئات المستهدفة اعتبار هذه الطريقة دقيقة بالنسبة لمصرف المغرب.

المعاملات المرجعية

تتمثل طريقة المعاملات المرجعية في تثمين شركة ما بناء على الأسعار التي تم وفقها إنجاز معاملات حديثة تتعلق برأسمالها.

¹ مستمرة ابتداء من 18 أكتوبر 2024، طبقا للإشعار رقم AV-2024-131 لبورصة الدار البيضاء الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2024.
² جهة المشترين، جميع أعضاء نقابة التوظيف الذين لهم وضع شركة بورصة سيقومون بتسجيل التخصيصات التي سيجمعونها، بينما يبقى أعضاء نقابة التوظيف الذين ليس لهم وضع شركة بورصة أحرار في تعيين شركة البورصة عضو نقابة التوظيف التي ستتولى تسجيل اكتتاباتهم لدى بورصة الدار البيضاء.

بتاريخ 26 أبريل 2022، أبرمت شركة HFC وأطلنطا سند عقدا لبيع أسهم يتعلق بشراء، عبر دفعتين، من طرف HFC وأطلنطا سند لجميع الأسهم التي تمتلكها Crédit Agricole (فرنسا) في مصرف المغرب، أي 8.563.464 سهما تمثل 78,70% من رأسمال الشركة وحقوق التصويت في مصرف المغرب.

ولقد تم شراء كتلة أولى من الأسهم تهم 6.931.282 سهما في مصرف المغرب (أي 63,7% من رأسمال الشركة وحقوق التصويت في مصرف المغرب) بسعر 545,20 درهم، بتاريخ 6 دجنبر 2022، مما أدى إلى تجاوز العتبة القصوى لنسبة 40% من حقوق التصويت مما جعل إيداع عرض عمومي للشراء يهم أسهم مصرف المغرب إجباريا طبقا للمادة 18 من القانون 03-26.

ولقد تم هذا العرض العمومي الإجباري للشراء، الذي تم التأشير على بيان معلوماته من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 31 يناير 2023 بسعر بلغ 502 درهم للسهم.

وطبقا للاتفاقات المبرمة في دجنبر 2022، قامت HFC بتاريخ 7 يونيو 2024 بشراء الشطر الثاني من مساهمة Crédit Agricole (فرنسا) في مصرف المغرب، والمكونة من 1.632.182 سهم والممثلة لنسبة 15% من رأسمال الشركة وحقوق التصويت في مصرف المغرب. وتم هذا الشراء في سوق الكتل بسعر اكتتاب يصل إلى 587 درهم للسهم.

ولم يتم اعتماد أسعار الطلب العمومي للشراء وشراء الشطرين نظرا للأسباب التالية :

- حالة الأسواق (أولا) لعقد بيع الأسهم (26/04/2022) والتي على أساسها حددت معايير تحديد أسعار شراء الشطرين و (ثانيا) العرض العمومي للشراء المترتب عليها ؛
- لا تتضمن تأثير السيطرة وتنفيذ مخطط تحول البنك بعد الشراء ؛
- لا تتضمن التطور الملحوظ لسعر البورصة بعد الشراء وكذلك منجزات مصرف المغرب في 2023 (الناتج الصافي البنكي والنتيجة الصافية حصة المجموعة المرتفعان تواليا بنسبة 13,9% و 24,4% مقارنة مع 2022) وفي النصف الأول من سنة 2024 (12,6% و 36,8% مقارنة مع النصف الأول من 2023) .

تحسين التدفقات المستقبلية لأرباح الأسهم القابلة للتوزيع

تتمثل هذه الطريقة في تحسين التدفقات (التي لا تشكل تدفقات للخزينة) الموافقة للفرق بين :

- الأموال الذاتية الأساسية Tier 1 الفعلية للبنك ؛
- الأموال الذاتية الأساسية Tier 1 النظرية التي تتيج بلوغ المستوى الأدنى التنظيمي، كما حدده بنك المغرب، تضاف إليه دعامة إضافية محتملة للحفظ مقدرة من طرف HFC .

ويتجسد ذلك من خلال التدفقات المستقبلية لأرباح الأسهم الموزعة من طرف البنك المذكور مع مراعاة المتطلبات التنظيمية في مجال الملاءة.

بحضور (أولا) سهم مصرف المغرب المدرج في البورصة و (ثانيا) عينة من المقارنات في البورصة الممثلة للقطاع البنكي المصري، تم استبعاد هذه الطريقة لفائدة طرق السوق التي تجسد بشكل أكثر موضوعية قيم الأموال الذاتية لمصرف المغرب.

طرق التقييم المعتمدة

السعر المتوسط المرجح

يتمثل التقييم من خلال أسعار البورصة في إدراك قيمة شركة معينة من خلال أسعارها المسجلة في البورصة. وترتكز دقة هذه الطريقة على فعالية سوق البورصة من جهة وسيولة السهم من جهة أخرى. وتمكن هذه الطريقة من تقييم قيمة الأموال الذاتية اعتمادا على متوسط مرجح للأسعار في أفق زمني تمثيلي.

يعرض الجدول التالي سعر مصرف المغرب في البورصة بتاريخ 4 أكتوبر 2024 والسعر المتوسط المرجح من خلال الأحجام المتبادلة في فترات شهر واحد و 3 أشهر و 6 أشهر:

تحليل سعر سهم مصرف المغرب (بالدرهم)	الفترة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	السعر المتوسط المرجح	رسملة البورصة القائمة على متوسط السعر المرجح للسهم
السعر بتاريخ 4 أكتوبر 2024		n.a.	n.a.	930	10 119 529 020
السعر المتوسط المرجح لشهر واحد	من 05/09/2024 إلى 04/10/2024	890	950	931	10 131 434 876
السعر المتوسط المرجح لثلاثة أشهر	من 05/07/2024 إلى 04/10/2024	818	950	907	9 869 405 520
السعر المتوسط المرجح لستة أشهر	من 05/04/2024 إلى 04/10/2024	818	950	904	9 831 839 980
السعر المتوسط المرجح ل12 شهر	من 05/10/2023 إلى 04/10/2024	730	950	854	9 297 741 705

المصدر : بورصة الدار البيضاء

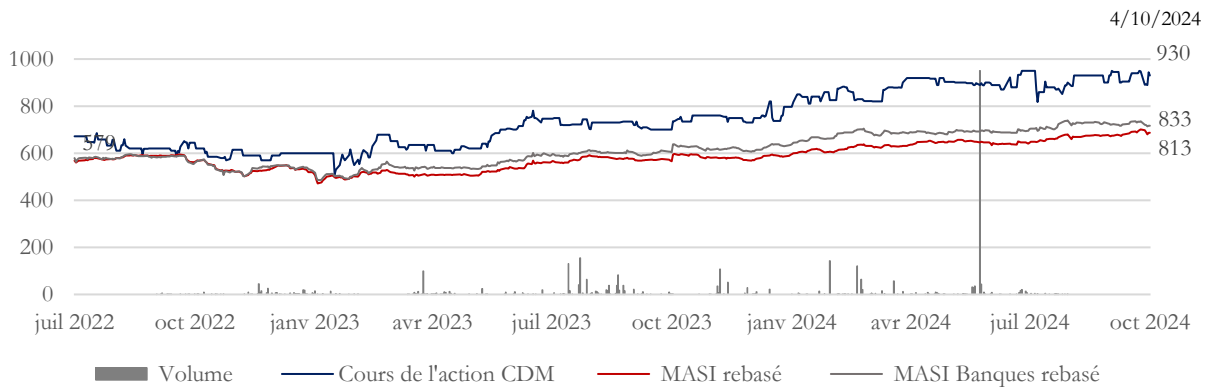
بالنسبة لكافة الآفاق المدروسة، آخر سعر لحساب السعر المتوسط المرجح هو سعر سهم مصرف المغرب إلى غاية 4 أكتوبر 2024. بالنظر (أولا) لطبيعة العملية، (ثانيا) لتطور سعر السهم و(ثالثا) الأحجام المتداولة في السوق، تم اعتماد السعر المتوسط المرجح ل12 شهرا باعتباره السعر الأدق لأنه يأخذ بعين الاعتبار أساسا :
(أولا) استقطاب تقييم سهم مصرف المغرب :

- في الفترة التي تسبق الإعلانات عن النتائج السنوية (من 5 أكتوبر 2023 إلى 11 مارس 2024)
- في فترة تلي الإعلان عن النتائج السنوية 2023 و النصف السنوية 2024 (من 12 مارس 2024 إلى 4 أكتوبر 2024)

(ثانيا) مراعاة التأثيرات الناجمة عن تغير السيطرة على مستوى مصرف المغرب تبعا لشرائه من طرف HFC.

وبيلغ سعر سهم مصرف المغرب على أساس السعر المتوسط المرجح ل12 شهرا 854 درهم/ للسهم، أي بتقييم للأموال الذاتية قدره 9 298 مليون درهم.

ويبين الرسم البياني التالي تطور سعر سهم مصرف المغرب، وأحجامه المتبادلة ومؤشري مازي والمؤشر البنكي من 4 يوليوز 2022 إلى 4 يوليوز 2024 :



المصدر : بورصة الدار البيضاء

المقارنات في البورصة

تعتبر طريقة المقارنات في البورصة مقارنة تماثلية تتمثل في تطبيق على المجاميع المالية للشركة موضوع التقييم للمضاعفات المسجلة على عينة من الشركات الفاعلة في نفس قطاع النشاط، أي القطاع البنكي، والتي تمتلك خصائص مالية وتشغيلية يمكن

مقارنتها مع مصرف المغرب. وتتضمن عينة الشركات المختارة المجموعات البنكية المغربية المدرجة في البورصة¹. وتم اعتماد مضاعف نسبة السعر إلى القيمة الدفترية في إطار هذا التقييم. ويقاس هذا المضاعف النسبة بين قيمة الأموال الذاتية في البورصة و القيمة المسجلة في الحصيلة.

ويعرض الجدول التالي عينة المقارنات في البورصة و مضاعف نسبة السعر إلى القيمة الدفترية المعتمد لتقييم مصرف المغرب :

الشركات	الرسملة المتوسطة المرجحة في البورصة إلى 04.10.2024 ² غاية (بملايين الدراهم)	الأموال الذاتية المحاسبية حصة المجموعة إلى غاية 30/06/2024 (بملايين الدراهم)	مضاعف نسبة السعر إلى القيمة الدفترية النتائج
التجاري وفا بنك	116 002	58 045	2,0x
البنك الشعبي المركزي	61 709	39 313	1,6x
بنك أفريقيا	40 970	27 693	1,5x
بنك CIH	12 238 ³	6 844	1,8x
البنك المغربي للتجارة والصناعة	8 356	7 166	1,2x
المعدل			1,6x

المصدر : بورصة الدار البيضاء

خلص تطبيق مضاعف نسبة السعر إلى القيمة الدفترية على الأموال الذاتية المحاسبية حصة المجموعة خلال النصف الأول من 2024 لمصرف المغرب (أي 7049 مليون درهم) إلى قيمة للأموال الذاتية قدرها 11281 مليون درهم، أي بقيمة حسب السهم تبلغ 1037 درهم.

خلاصة التقييم وعناصر تحديد السعر

يعرض الجدول أدناه تقييم مصرف المغرب حسب مختلف الطرق المطبقة، وتخفيض سعر الاكتتاب مقارنة مع القيمة المتوسطة المرجحة حسب السهم.

بملايين الدراهم	السعر المتوسط المرجح	المقارنات في البورصة
قيمة الأموال الذاتية (بملايين الدراهم)	9 298	11 281
القيمة حسب السهم (بالدرهم)	854	1 037
الترجيح	60%	40%
قيمة الأموال الذاتية – المتوسط المرجح (بملايين الدراهم)	10 091	
القيمة حسب السهم – المتوسط المرجح (بالدرهم)	927	
سعر الاكتتاب (بالدرهم/السهم)	850	
تخفيض سعر الاكتتاب مقارنة مع القيمة المتوسطة المرجحة	-8,3%	

تجدر الإشارة إلى اعتماد ترجيح أهم لطريقة الأسعار المتوسطة المرجحة لكي تعكس عملية التقييم أكثر فأكثر (أولا) قيمة السوق و (ثانيا) تقييم سهم مصرف المغرب في سوق البورصة .

ويعرض الجدول التالي مستوى التخفيض/الزيادة في سعر اكتتاب الأسهم موضوع هذه العملية (أي 850 درهم للسهم) مقارنة مع متوسط أسعار البورصة المرجحة بالأحجام على فترة شهر واحد و 3 أشهر و 6 أشهر و 12 شهرا ابتداء من 4 أكتوبر 2024.

¹ باستثناء CFG Bank، الذي تختلف ملامح نموه على المجموعات البنكية الأخرى
² عمليات الرسملة المتوسطة المرجحة في البورصة حسب الأحجام خلال 3 أشهر إلى غاية 4 أكتوبر 2024
³ على أساس عدد الأسهم قبل الزيادة في رأس المال المنجزة في شتنبر 2024، أي 30 519 784 سهما



بالدراهم	متوسط السعر المرجح 04.10.2024	الانخفاض (-) / الزيادة (+)
السعر	930	(8,6)%
السعر المتوسط المرجح لشهر واحد	931	(8,7)%
السعر المتوسط المرجح لثلاثة أشهر	907	(6,3)%
السعر المتوسط المرجح لستة أشهر	904	(5,9)%
السعر المتوسط المرجح لـ 12 شهرا	854	(0,5)%

المصدر : بورصة الدار البيضاء

ويعرض الجدول أدناه مضاعفات التقييم الناتجة عن سعر اكتتاب قدره 850 درهم للسهم (أي بقيمة رساميل ذاتية قدرها 9249 مليون درهم) و متوسط مضاعفات شركات مقارنة .

وعلى أساس السعر المعتمد البالغ 850 درهم للسهم والموافق لتقييم الأموال الذاتية بقيمة 9 249 مليون درهم، خلصت مضاعفات التقييم الناتجة إلى ما يلي :

المضاعفات الناتجة	CDM 2023	CDM 2024 ^{e 2}	الشركات المقارنة 2024 ^{e 1}
نسبة السهم إلى القيمة الدفترية الناتجة	1,3 x	1,3 x	1,5x
مضاعف الربحية الناتج	18,4 x	13,9 x	16,0x

¹ متوسط بنوك التجاري وفابنك والبنك الشعبي المركزي وبنك أفريقيا والبنك المغربي للتجارة والصناعة و بنك CIH المستنتج من مذكرات أبحاث CFG Bank Capital Markets (أكتوبر 2024) و Attijari Global Research (شتنبر 2024) و BMCE Capital Global Research (أكتوبر 2024)
² تحسب نسبة السهم إلى القيمة الدفترية 2024 ومضاعف الربحية 2024 الناتجة تواليا على أساس الرساميل الذاتية حصة المجموعة المقدرة إلى غاية 31 دجنبر 2024 ² 305 (7 mMAD) و النتيجة الصافية حصة المجموعة 2024^e (664 mMAD)

III. أهداف العملية

تتيح العملية تحقيق الأهداف التالية :

- الرفع من عدد أسهم مصرف المغرب المتداولة في البورصة، لتتماشى مع أجود معايير البنوك المدرجة في القطاع ومواكبة الاهتمام المتزايد للمستثمرين بالسهم ؛
- تمكين المساهمين التاريخيين والمساهمين الجدد من الدينامية التنموية التي انخرط فيها البنك عقب تغيير مساهمه المرجعي ؛
- تحرير القدرات الإضافية لمواصلة مخطط التنمية ل **Holmarcom Finance Company** ودعم تطوير شركاتها التابعة؛
- إشراك كافة مستخدمي مصرف المغرب وشركاته التابعة في تطوير الأداء الاقتصادي للبنك

١٧. الجدول الزمني للعملية

في ما يلي الجدول الزمني للعملية :

الترتيب	المراحل	التواريخ
1	إصدار بورصة الدار البيضاء لإشعار الموافقة على العملية	18/10/2024
2	تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل على المنشور	18/10/2024
3	إصدار بورصة الدار البيضاء للإشعار المتعلق بالعملية	21/10/2024
4	نشر بلاغ صحفي من طرف المصدر في صحيفة للإعلانات القانونية	21/10/2024
5	فتح فترة الاكتتاب	28/10/2024
6	إغلاق فترة الاكتتاب على الساعة الثالثة والنصف مساء	01/11/2024
7	التوصل بالاكتتابات من طرف بورصة الدار البيضاء قبل الساعة السادسة والنصف مساء	01/11/2024
8	مركزة وتجميع الاكتتابات من طرف بورصة الدار البيضاء	04/11/2024
9	معالجة المرفوضات من طرف بورصة الدار البيضاء	05/11/2024
10	تخصيص الاكتتابات وتسليم لائحة الاكتتابات للمصدر من طرف بورصة الدار البيضاء تسليم بورصة الدار البيضاء للتخصيصات حسب ماسكي الحسابات إلى القادة الشركاء في نقابة التوظيف قبل الساعة الثانية عشرة زوالا تسليم بورصة الدار البيضاء لتخصيصات الأسهم إلى أعضاء نقابة التوظيف قبل الساعة الثانية عشرة زوالا	07/11/2024
11	تسجيل العملية في البورصة نشر نتائج العملية من طرف بورصة الدار البيضاء	11/11/2024
12	نشر نتائج العملية في صحيفة للإعلانات وعلى الموقع الإلكتروني للمصدر.	14/11/2024
13	تسديد/تسليم الأسهم	14/11/2024

القسم الثاني : تقديم مصرف المغرب

1. معلومات عامة

اسم الشركة	مصرف المغرب
المقر الرئيسي	201، شارع أنفا، الدار البيضاء
رقم الهاتف والفاكس	00 22 47 70 05 (212) الهاتف : 27 71 27 05 (212) الفاكس :
الموقع الإلكتروني	www.creditdumaroc.ma
الشكل القانوني	مصرف المغرب هو شركة مساهمة لها مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة
تاريخ التأسيس	10/04/1963
مدة الحياة	99 سنة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري
رقم التسجيل التجاري	الشركة مقيدة في السجل التجاري للدار البيضاء تحت عدد 28 717 في السجل التحليلي.
السنة المالية	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الاطلاع على الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للشركة.
غرض الشركة (المادة 3 من النظام الأساسي)	تهدف الشركة في إطار القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها و القانون رقم 95-15 المتعلق بمدونة التجارة وجميع القوانين المعمول بها أو المستقبلية التي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بنشاطها إلى القيام بجميع عمليات البنك والبنك التشاركي وأساسا استلام أموال من العموم بما في ذلك ودائع الاستثمار وتوزيع جميع أشكال القروض ووضع رهن تصرف الزبناء جميع وسائل الأداء أو تديرها وتمويل الزبناء من خلال منتجات مرابحة، ومضاربة، وإجارة، ومشاركة والسلم والاصطناع أو من خلال أي منتج آخر حصل على ترخيص من طرف المجلس العلمي الأعلى. كما يمكنها القيام ب : - جميع عمليات الصرف و التجارة الخارجية وتدبير الأصول؛ - الاستشارة والتدبير في المجال المالي وفي مجال القيم المنقولة ؛ - أخذ مساهمة في المقاولات الموجودة أو قيد التأسيس سواء في المغرب أو الخارج؛ وبالنسبة للحاجيات المتعلقة بأنشطتها ، يمكنها : - شراء و استئجار و تجهيز و استغلال جميع المحلات والبنائات والأصول التجارية سواء في المغرب أو الخارج ؛ - شراء أو استئجار جميع التجهيزات والمعدات والسيارات؛ - إحداث أية وكالة أو شركة تابعة سواء في المغرب أو الخارج. وبصفة عامة، القيام ضمن الحدود المبينة في القوانين والأنظمة المطبقة على البنوك بشكل مباشر أو غير مباشر بجميع العمليات المالية والمنقولة والعقارية والتجارية وغيرها التي من شأنها تحفيز تطور الشركة.
رأسمال الشركة إلى غاية 30/06/2024	يبلغ رأسمال مصرف المغرب 1.088.121.400 درهم موزعا على 10.881.214 سهما بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم للسهم.
النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة على المصدر	النصوص المنظمة للشكل القانوني لمصرف المغرب :

- القانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه.
- النصوص المنظمة لنشاط مصرف المغرب :
- القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي)
- النصوص المنظمة للجوء مصرف المغرب لطلب عمومي للاذخار وإدراج سنداتة :
- النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 2169-16 الصادر في 14 يوليوز 2016؛
- دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- القانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛
- القانون رقم 3596 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيد بعض القيم في الحساب، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 43-02؛
- القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 46-06؛
- النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛
- النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 وقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005؛
- القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛
- القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها ؛
- النصوص المنظمة للجوء مصرف المغرب لإصدار شهادات الإيداع :
- القانون رقم 35-94 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بقرار وزارة المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول كما تم تغييره وتتميمه، ودورية بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادر في 30 يناير 1996 المتعلق بشهادات الإيداع وملحقه التعديلي.

المحكمة التجارية للدار البيضاء

المحكمة المختصة في حالة نزاع

يخضع مصرف المغرب، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على القيمة المضافة (10%) و للضريبة على الشركات التي ترتفع نسبتها تدريجيا لتبلغ % 40 في 2026. وفي 2024، نسبة الضريبة الجاري بها العمل هي 38,50% ويخضع البنك للقوانين التجارية والضريبية للقانون العام.

النظام الضريبي

II. أنشطة مصرف المغرب

لمصرف المغرب أزيد من 90 سنة من النشاط في المغرب. وعرف كيف يتطور مع تعاقب السنة مهارات من خلال نموذج أعمال واضح وشامل.

وانطلاقا من طموح ملتزم، يتضمن هذا النموذج عدة مؤهلات تتيح لمصرف المغرب تحقيق طموحاته الاستراتيجية وضمان الاستدامة وإحداث قيمة مشتركة.

يعتبر مصرف المغرب شركة تابعة لمجموعة هولماركوم. وهو بنك شامل الخدمات ويستهدف جميع فئات الزبناء : خواص ومهنيون ومقاولات. واعتمادا على سياسة للنمو الحيوي، وشبكة تجارية واسعة تغطي كافة التراب الوطني من خلال 267 وكالة، و التزام قواه الحية التي تضم 2400 مستخدم، يتميز مصرف المغرب بروحه القوية في الابتكار والتي تركز على إرضاء زبنائه.

تراعي عروض مصرف المغرب الطابع الشخصي لتلبية احتياجات زبنائه، انطلاقا من الخدمات البنكية اليومية إلى بنك الاستثمار، مروراً بالتمويلات والادخار والتأمين البنكي وتدير الأصول والقرض الإيجاري وخصم الديون علاوة على الخدمات المصرفية الخاصة والنافذة التشاركية للبنك " الرضى".

ومن أجل استجابة أفضل لاحتياجات زبنائه، يضع مصرف المغرب شبكة من المستشارين المختصين الذين يتميزون بكفاءاتهم المعقدة، وحسهم العلائقي، والتزامهم بتقديم خدمة مشخصة للاستجابة عن قرب لتطلعات الزبناء. وتتمثل المهمة الأساسية لهؤلاء المستشارين في تقديم نصائح وخبرات ومواكبة ملائمة للمشاريع الحياتية لكل زبون، سواء كانوا أفراداً او مهنا حرة أو مقاولات صغيرة أو متوسطة أو شركات كبرى أو جماعات محلية أو جمعيات.

II.1 شبكة التوزيع

إلى غاية 31 دجنبر 2023، تضم شبكة مصرف المغرب 267 وكالة للقرب و 4 شبكات و 8 مديريات جهوية و 11 فضاء للبنك الخاص و 11 فضاء للخدمات العقارية لمصرف المغرب و 9 مراكز أعمال و 15 فضاء لبنك الرضى. وتتيح مختلف البنيات لكل زبون إيجاد الخدمات الملائمة لاحتياجاته الخاصة، معززا بالتالي قرب ودقة عروض مصرف المغرب.

وتطورت شبكة وكالات القرب على النحو التالي، خلال الفترة 2021- 2023 :

الشبكة	2021	2022	2023
الوكالات	284	264	267
الصرافات والشبابيك الآلية	352	341	347

II.2 التنظيم

تميزت سنة 2022 بفتح مرحلة جديدة في تاريخ مصرف المغرب وبالتحديد في 6 دجنبر من خلال شراء مجموعة هولماركوم لمساهمة أغلبية لشركة Crédit Agricole S.A في رأسمال مصرف المغرب.

ومنذ هذا التغيير في بنية مساهميه، شرع مصرف المغرب في تنفيذ مخطط للتحويل الذي مكن من القيام بأولى المنجزات الملحوظة لتطوير البنك وتحقيق تطور ملحوظ في نتائجه. ولمواكبة هذه الدينامية، أجرى مصرف المغرب مؤخرا تعديلا في تنظيمه من أجل تسريع التنفيذ التشغيلي لمختلف أورش مخططة الاستراتيجية الجديد. ويتعلق الأمر (i) بتعزيز أوجه التكامل بين مختلف المحاور المهنية والأسواق ، و (ii) تحسين النجاعة التشغيلية في كافة الأنشطة و (iii) ضمان أفضل تجربة زبون.

البنك التجاري

يضم البنك التجاري مديريات الشبكة التي تغطي الزبناء الخواص والمهنيين والمقاولات الصغرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة. وتحت مسؤولية مجلس الإدارة الجماعية، ينظم البنك التجاري حول الأقطاب والمديريات التالية :

✓ قطب خدمات التجزئة البنكية والتسويق

باعتباره منبثقا عن التقويم التنظيمي، يضطلع هذا القطب بدور مواكبة الشبكة البنكية من أجل استهداف أفضل للزبناء الذين يحظون باولويات البنك من أجل تزويدها بالوسائل وعروض المنتجات المناسبة لكل فئة من الزبناء. وهكذا، تمت هيكلة القطب حول ثلاث مديريات :

- مديرية سوق التجزئة البنكية التي تتولى الهيكل الدائمة لنشاط التجزئة التجارية وإضفاء الطابع المهني عليها وتحسين فعاليتها ضمن منطق لتكثيف استقطاب الزبناء والرفع من تغطية الزبناء المستهدفين.
- مديرية التسويق التي يتمثل دورها في (i) تصميم عروض ومسارات وتدابير للمساعدة على البيع والأدوات التحليلية الموجهة للشبكة، و (ii) إعداد المقاربة التجارية حسب فئات الزبناء، و (iii) ضمان اليقظة القطاعية ووضع استراتيجية تطوير القناة الرقمية.
- مديرية البنك المباشر التي تطور وتنشط تدابير البنك عن بعد سواء حول مركز خدمة الزبناء أو حول أنشطة البيع والاستشارة وتدير محافظ الزبناء عن بعد.

✓ 4 مديريات للشبكة

وتقدم هذه المديريات للزبناء الخواص والمهنيين والمقاولات الصغرى/المقاولات الصغيرة والمتوسطة تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات، في إطار شبكة تغطي كافة التراب الوطني. وتمت هيكلة مصرف المغرب حول المديريات الرئيسية التالية :

- شبكة الشمال التي تغطي الجهة المتوسطية و الرباط-القنيطرة ؛
- شبكة الدار البيضاء التي تغطي جهات الدار البيضاء المركزية والدار البيضاء الغربية ؛
- شبكة الوسط -الشرق التي تغطي جهات فاس-مكناس والجهة الشرقية؛
- شبكة الجنوب التي تغطي جهات مراكش والأقاليم الجنوبية للمملكة.

وبفضل استقلالية متزايدة في القيادة، تتولى هذه المديريات مهمة توحيد واستغلال المؤهلات التنموية في سوق المقاولات والخواص في مناطق عملها، انسجاما مع المحاور الأولوية التي تحددها استراتيجية البنك وقطاعات أخرى باعتبارها روافد نمو للمجموعة. وهكذا، تتحمل كل مديرية للشبكة مسؤولية شبكات الوكالات الواسعة بالنسبة للخواص (المقيمون ومغاربة العالم)، والمهنيين ومراكز الأعمال. علاوة على ذلك، يمثل مدراء الشبكة الذين يساعدتهم مدراء جهويون، مجلس الإدارة الجماعية للبنك على مستوى جهاتهم تجاه الزبناء والشركاء.

وتم تنفيذ هذا التنظيم الجديد للشبكة بهدف وضع نموذج قائم على الزبون والرفع من أبعاد الاستشارة و التميز العلائقي.

الخدمات البنكية للاستثمار والشركات الكبرى

قطب الخدمات المصرفية للشركات الكبرى

يتمحور قطب الخدمات المصرفية للشركات الكبرى حول الأنشطة التالية :

✓ مديرية تغطية المقاولات الكبرى

تهدف مديرية تغطية المقاولات الكبرى لضخ دينامية جديدة في علاقات البنك مع المقاولات العمومية وكبريات المجموعات المغربية الخاصة، والرفع من قوة العلاقات مع المؤسساتيين الرئيسيين للدولة وتطوير الأصول التجارية للفروع الزبونة متعددة الجنسيات.

كما تتولى مهمة تطوير قاعدة الزبناء النشيطين من المقاولات عبر تعزيز المقاربة القطاعية، مما يتيح الحفاظ على خبرة متميزة وتطوير أوجه التكامل والمبيعات المتقاطعة مع مختلف المهن وضمان تمثيلية أوسع للبنك لاسيما مع الزبناء بقيمة مضافة عالية.

في هذا الصدد، تضم المديرية في صفوفها مسؤولين بنكيين رئيسيين يديرون محفظة للزبناء الموزعين حسب طبيعة النشاط. وتتم مواكبتهم من طرف مسيرين للحسابات الذين يضمنون بشكل يومي العمليات الجارية للزبناء والمهام الأفقية الأخرى من ضمنها مواضيع المطابقة.

• مديرية تطوير الشركات

تقترح المديرية على الزبناء الحاليين والمفترضين للبنك حلولاً تمويلية لدورة استغلالهم واستثماراتهم. وتتعاون وثيق مع فرق تغطية المقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة والمتوسطة، تتولى هذه المديرية دراسة وتحليل الوضعية الاقتصادية والمالية للمقاولات وإعداد هيكلية للتمويلات (تحليل مخطط التمويل، إعداد عروض التمويل، تدبير العلاقات مع مقرضين آخرين، محامون، خبراء جباييون...). كما تضطلع بدور المشاركة في " تنظيم " ملفات التمويلات. وتمت هيكلتها حول 3 أنشطة :

- نشاط التعهدات وقرض الاستغلال. ويتركز هذا النشاط أساساً حول إعادة وصف مخاطر الزبناء الملزمين ؛
 - نشاط تمويل الشركات الكبرى. ويتولى تصميم ملفات قروض الاستثمار؛
 - نشاط التمويلات المهيكلية في إطار الديون المجمعة وديون الشراء أو تمويلات المشاريع.
- وتضم المديرية مكلفين بالتمويلات والتحليل المالية.

قطب الخدمات المصرفية للاستثمار

يضم هذا القطب:

- قاعة الأسواق، باعتبارها منصة شاملة، حول أنشطة البيع و التداول والحلول والتطوير والقيادة.
 - CDM Capital Bours التي تتولى مهام الوساطة في البورصة والاستشارة المقدمة للمستثمرين والمصدرين ونشاط الإيداع.
 - الاستشارة والهندسة المالية
- يتمثل نشاط الاستشارة في مواكبة الزبناء في عملياتهم الخاصة بأعلى أركان الحصيلة. ويتعلق الأمر أساساً بعمليات الضم والاستحواذ و سوق رأسمال الدين وخدمات أسواق الأسهم. ويتيح نشاط الهندسة مواكبة وإرشاد الزبناء في مشاريعهم الاستراتيجية على جميع أصعدة حياة المقاول و/أو المساهمين.
- أنشطة تدبير الأصول
- يهدف هذا النشاط لضمان حسن سير صناديق هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة لمصرف المغرب التي تديرها CDM Patrimoine، وتطوير تشكيلة من الأموال لتغطية جميع احتياجات الزبناء.
- أنشطة الإيداع
- يضمن هذا النشاط انتظام ومطابقة العملات واحترام الإكراهات التنظيمية. كما يتولى عمليات التسديد والتسليم، والعمليات على السندات ويدير الأحداث على السندات بالنسبة للمؤسسات التي يتولى تدبير الأصول طويلة حياتها.

المحاور المهنية المتخصصة

سيتيح هذا القطب التنظيم التجاري للأسواق (خواص ، مهنيون/مقاولات صغرى، مقاولات صغيرة ومتوسطة ومقاولات كبرى) حول المحاور المهنية المتخصصة التالية :

- المعاملات المصرفية الشاملة التي تتمحور حول أنشطة التطوير التجاري، والمراسلة البنكية، و حلول تدبير النقد والمعاملات التجاري والرقمية، وحلول الأداء
- Crédit du Maroc Leasing & Factoring

باعتباره شركة تابعة لمصرف المغرب، تعمل شركة Crédit du Maroc Leasing et Factoring في تمويل القرض الإيجاري للاستثمارات العقارية والمنقولة وفي نشاط خصم الديون.

- CDM Immobilier
- تتكلف شركة CDM Immobilier بتعزيز نشاط قروض السكن (تحديد وقيادة التزامات الخدمة، وتتبع الملفات من الألف إلى الياء، وتحسين مسار الزبناء، إلخ) وتطوير العرض الموجه للإنعاش العقاري.

- CDM Salaf
- تتوجه شركة CDM Salaf لتطوير نشاط قروض الاستهلاك – لا سيما من خلال تعديل إطار المنح، وإطلاق عروض جديدة، وتحسين مسارات الزبناء.

- CDM Assurances

وتتولى نشاط التأمين البنكي.

II.2.2. وظائف الدعم

فضلا عن المديريات التشغيلية التي تم وصفها أعلاه، تستكمل وظائف الدعم الهيكلية التنظيمية لمصرف المغرب، ومن ضمنها :

- **مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول**
يعتبر تحول المهن ورقمنة الممارسات والمناهج والعلاقة مع الزبون رهانات تحفز نشاط مديرية التحويل التي تضم وظائف الدعم التالية : التنظيم والتحول، نظم معلومات المجموعة، CISO والرقمنة والدراسات والحلول المهنية...
- **مديرية عمليات وخدمات المجموعة**
تضم كافة أنشطة الوظائف الخلفية التي تتضمن الخدمات البنكية للزبناء وأنشطة التأمين البنكي لمصرف المغرب. وقد طورت تنظيمها للاستجابة للرهانات القوية لتحول العلاقة مع الزبناء من خلال :
 - تأمين تسيير البنك الرامي لتقليص مخاطر التشغيل على المناهج الرئيسية، وتعزيز المراقبة على المهن الأساسية وتنفيذ قيادة للمشاريع الأفقية من أجل تنفيذ آمن ؛
 - تطوير توجه الزبون لوظائف الدعم لتجعل منه محورا للتميز الرئيسي وتمكين البنك من استباق ودعم تحولات العلاقة الجارية مع الزبناء في الشبكة التجارية ؛
 - تحول وتجويد المناهج، من خلال جعل جودة الخدمة المقدمة للزبناء محورا للتميز التنافسي.

• مديرية التدبير الشامل للمخاطر

تقوم بمركزة تدبير المخاطر في إطار المعايير التنظيمية بازل، وأجود الممارسات الدولية والتوصيات الصادرة من طرف السلطات الوصية.

وتعتبر هذه المديرية مستقلة عن الأنشطة التجارية والدعم، ترتبط المديرية بشكل مباشر بالرئاسة. وتتمثل مهمتها في السهر على تحديد المخاطر المتعلقة بأنشطة المجموعة وقياسها وتتبعها ومراقبتها.

ويتمحور هذا التنظيم الجديد حول أربع هيئات تشغيلية : المراقبة المركزية للمخاطر، والمراقبة الدائمة والمسؤول الرئيسي عن البيانات.

• مديرية القروض والتحصيل

في ما يلي أهم المهام الموكولة لهذه المديرية :

- السهر على احترام السياسة الائتمانية للبنك ؛
- المعالجة عبر منصبه للاستثناءات للتجاوزات المتوصل بها بشكل يومي
- إنجاز المراقبة التي تسبق مطابقة دراسة ملفات القروض
- القيام بالتحصيل الودي في سوق الخواص والمهنيين. كما ترتبط والوظيفة البيئية والاجتماعية بهذا القطب.

• وظائف الدعم الأخرى

تتضاف لهذه الوظائف هيئات أفقية ووظائف استراتيجية وأنشطة للتدبير تتيح للبنك تتبع المؤشرات والرفع من النجاعة أو مواكبة مهنة التجارية : مديرية التمويلات ومديرية المطابقة ومديرية التواصل ومديرية الموارد البشرية والوسائل والمديرية القانونية

II.3 تحليل الأداء التجاري لمصرف المغرب

تميزت سنة 2023 بدinامية تنموية جديدة بالنسبة لمصرف المغرب، تمت مواكبتها بتعزيز قرب البنك من زبائنه ودعم النسيج الاقتصادي الوطني.

فقام مصرف المغرب بتدعيم مبادراته الرامية للرفع من رضا الزبناء مع التركيز على تجويد مسارات الزبناء والتحول الرقمي والابتكار الدائم للاستجابة للتطلعات الناشئة. ويظل التزام مصرف المغرب تجاه جودة الخدمة أولوية استراتيجية، مع تعبئة متزايدة للفرق التجارية والمركزية من أجل منح تجربة ذات جودة عالية للزبناء.

في هذا السياق، كثف مصرف المغرب طيلة سنة 2023 جهوده الرامية لتجويد رضا الزبناء مع تعبئة متزايدة للفرق التجارية والمركزية. وساير المستخدمون مبادئ خدمة الزبون، محسنين بالتالي قدرتهم على المعالجة الفعالة لطلبات الزبناء وتقديم تجربة جيدة لهم.

II.3.1 بنك متعدد المهن في خدمة جميع الزبناء

• التحول في خدمة الزبناء

تواصلت منجزات البنك على صعيد تطوير الأصل التجاري وكسب وفاء الزبناء في 2023 اعتمادا على وضع عدة رافعات مهيكلية.

وتميز انطلاق سنة 2023 بإطلاق هوية بصرية جديدة وحملة للتواصل المؤسسي واسعة النطاق مع شعار جديد " أنتم أولا " من خلال وضع الزبون في قلب أولويات البنك .

من ناحية أخرى، قام مصرف المغرب طيلة السنة بعدة مبادرات لفائدة تطوير الأصل التجاري وكسب وفاء الزبناء :

- ✓ حضور ميداني دائم من خلال تنشيطات طيلة السنة مع المقاولات والشركاء ؛
 - ✓ تكامل قوي مع جميع المحاور المهنية ؛
 - ✓ طرح عدة عروض وتدابير وإغناء القنوات الرقمية لمواكبة الزبناء في إنجاز مشاريعهم.
- ومن أجل تحسين رضا الزبناء، شرع البنك في وضع برنامج واسع للتحويل والذي يتجسد من خلال :

- ✓ إعادة تنظيم عدة مهن وشركات تابعة متخصصة تروم تحسين كافة مناهج ومسارات الزبناء مع أجود المعايير والالتزامات القوية تجاه الزبناء ؛
- ✓ وضع مقاربة تجارية وتسويقية جديدة تتيح خدمة أفضل للزبناء حسب فئاتهم في مختلف مجالات الاحتياجات ؛
- ✓ قيادة طويلة السنة لتدابير للإصغاء من أجل تلبية أفضل لاحتياجات الزبناء والرفع من مستوى رضاهم.

• إعادة تنظيم مهن القرض العقاري وقرض الاستهلاك

قام مصرف المغرب في 2023 بإعادة تنظيم نشاطه للتمويل العقاري من خلال إحداث شركة تابعة خيرة CDM Immobilier التي قامت بعدة مبادرات، لاسيما فتح الوكالة الأولى المختصة في العقار وتعميم فضاءات خاصة بهذا النشاط في جهات أخرى. وتميزت سنة 2023 كذلك بوضع تنظيم جديد لنشاط قرض الاستهلاك من خلال إحداث المحور المهني CDM SALAF. فتم اقتراح عدة مبادرات طويلة السنة لمواكبة الزبناء في مشاريعهم الحياتية وكذا في بعض المناسبات مثل رمضان والعطل الصيفية و الدخول المدرسي، إلخ.

• ضخ دينامية جديدة في التأمين البنكي

أطلق مصرف المغرب في 2023 تدابير جديدة لتحسين جودة التوريد بمنتجات التأمين للزبناء. وتم إيلاء اهتمام خاص بمنتجات التأمين الخاصة مع مراعاة موسميته. ويكمن الهدف من ذلك في تقديم الخبرة والاستشارة للزبناء من أجل تزويدهم بمنتجات ذات قيمة مضافة عالية تلي تطلعاتهم.

وبخصوص عرض تكافل متعدد المخاطر للبناءات الذي يغطي التمويلات التشاركية، أغنى مصرف المغرب تشكيلة منتجاته بشراكة مع " التأمينات التكافلية " من خلال إطلاق منتج جديد يتيح للزبناء المالكين لتمويلات مربحة تغطية التزاماتهم بتأمين تشاركي جديد. ويغطي منتج " المسكن تكافل " مخاطر الحريق، وأضرار المياه، وكسر الزجاج، والكوارث الطبيعية كما يقدم تغطية مناسبة وفق أفضل شروط السوق.

موازاة مع ذلك، شارك مصرف المغرب في الدورة الأولى لمعرض الادخار الذي تم تنظيمه يومي 3 و 4 نونبر 2023 بالدار البيضاء. وهو المعرض الذي ضم الفاعلين في القطاع المالي من بنوك وشركات تأمين وشركات تدبير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وشركات البورصة.

• إغناء متواصل للخصائص الرقمية

تميزت سنة 2023 بإطلاق 5 تحيينات جديدة لتطبيق MyCDM وأزيد من 6 مسارات رئيسية، مما أتاح تبني قويا للقناة الرقمية التي تمثل 90 % من التدفقات المعاملاتية للبنك (تحويلات، أداء الفواتير، إلخ). من ناحية أخرى، تم وضع عدة دعائم تقنية، لاسيما التوقيع الإلكتروني، الصيغة الإلكترونية لاعرف زيونك من أجل مواكبة تسريع الحلول المقترحة من طرف البنك.

• مواكبة دائمة للمهن الحرة

عزز مصرف المغرب حضوره لدى المهن الحرة من خلال توقيع اتفاقيات جديدة مع ودادية المستخدمين أطلنطاسند في إطار تعزيز أوجه التكامل بين مكونات مجموعة هولماركوم والهيئة الجهوية للموثقين بجهة سطات برشيد.

من ناحية أخرى، عزز مصرف المغرب مشاركته وعملياته للاحتضان خلال السنة، لاسيما لدى المهن الحرة للصحة والهيئات المهنية.

وواصل مصرف المغرب التزامه بمواكبة الزبناء المهنيين، والمقاولات الصغرى، اعتمادا على تمديد تدابير ضمان انطلاق، وتحسين مرونة مسار التمويل الإيجاري.

• تدابير لمواكبة الشركات الزبونة

يواكب مصرف المغرب المقاولات الزبونة لتلبية احتياجاتها، ضمن ظرفية اقتصادية وطنية ودولية مترددة، تتسم باستمرار الضغوط التضخمية، والضغط على أسعار المواد الأولية وتشديد عام للشروط المالية والنقدية.

ووعيا منه بخصوصية كل قطاع وضرورة تقديم أجوبة مناسبة، واصل مصرف المغرب في 2023 مقارنة قطاعية مستهدفة من أجل مواكبة أفضل لمختلف منظومات العمل. وتم تعزيز هذه التدابير بحضور ميداني ومقاربة علائقية. وتعتمد أيضا على تنشيط الشراكات والمساهمة في المعارض المهنية.

موازة مع ذلك، واصل مصرف المغرب سلسلة ملتقيات الجهوية للنهوض لدى الفاعلين الاقتصاديين بتدابير وآليات دعم الاستثمار الموضوعة رهن تصرفهم. وهكذا جمع البنك بين جهوده وجهود شركاء رئيسيين مثل AMDIE وتمويلكم و الصناديق الاستثمارية لمواكبة أفضل للفاعلين الاقتصاديين.

في نونبر 2023، أبرم البنك اتفاقية شراكة مع AMDIE والتي من خلالها تلتزم المؤسسات بالعمل معا من أجل غضفاء طابع تشغيلي على ميثاق الاستثمار ووضع عمليات مشتركة للنهوض بمؤهلات وفرص الاستثمار بالمغرب.

11.3.2. تنظيم تجاري يرتكز على الزبون

دعم مصرف المغرب جهوده لفائدة إرضاء الزبناء من خلال التركيز على تجويد مسار الزبناء والتحول الرقمي لتلبية التطلعات الناشئة. وتظل جودة الخدمة أولوية استراتيجية مع تعبئة قوية للفرق التجارية والمركزية لتقديم تجربة ذات جودة عالية للزبناء.

من خلال وضع صوت الزبون قلب استراتيجيته، واصل مصرف المغرب في 2023 تدابير إرضاء الزبناء من خلال عدة مؤشرات أساسية. وأبانت مختلف استقصاءات رضا الزبناء التي تم إجراؤها خلال السنة (مؤشر التوصية الاستراتيجية، تحريات حول مسارات الزبناء) عن تحسن ملحوظ مقارنة مع السنة السابقة وسلطت الضوء على رضا الزبناء على صعيد عدة معايير مثل جودة الخدمة والتحسين العام لتجربة الزبون.

وتم إغناء التطبيق النقال بعدة خصائص تروم الرفع من استقلالية الزبون، مما يعبر عن الاهتمام الذي يولييه مصرف المغرب للإصغاء لاحتياجات زبائنه وإرادته للاستجابة الفعالة لتطلعاتهم.

11.3.3. تجربة قوية للشركات المتخصصة التابعة للمجموعة

• التأمين البنكي

باعتبارها تدرج ضمن منهجية التحسين المستمر لتجربة الزبون، وضعت وظيفة التأمين البنكي عدة رافعات تنموية في 2023 والتي تهدف لمواصلة تطوير التأمين البنكي، مع تقديم نصائح للزبناء واقتراح منتجات تستجيب بشكل أفضل لاحتياجاتهم.

وسجل الإنتاج التجاري انخفاضا طفيفا بنسبة % 0,6 في سنة 2023 بفعل تراجع على مستوى منجزات تشكيلة منتجات الاحتياط. كما سجل رقم المعاملات تراجعا نسبته % 16,3 ليصل إلى 655 مليون درهم، وذلك أساسا بفعل تراجع تشكيلات " الادخار". وباستثناء منجزات الادخار، تطورت الأقساط بنسبة % 3,4، بفعل أداء تشكيلة " وفاة المقترضين " أساسا. وسجلت العمولات من جهتها ارتفاعا بنسبة % 4,5.

وسجل فرع " وفاة المقترضين " ارتفاعا في الإنتاج بنسبة % 9,6 في عام 2023، ارتباطا بإنتاج القروض البنكية للخواص. في هذا السياق، تم وضع تتبع مقرب من أجل تجويد متواصل للمسارات من جانب الموافقة الطبية من أجل تغطية أفضل للزبناء.

وواصلت تشكيلة " الإنقاذ" ديناميتها مسجلة في سنة 2023 تطورا نسبته % 10,9 ارتباطا بالأساس بانتعاش الأسفار على الصعيد الدولي.

وسجل فرع " الادخار " من جهته جمعا قدره 472 مليون درهم في 2023 بتراجع نسبته % 22,3. ويفسر هذا الانخفاض بغداة تقييم مكافأة الموارد من حيث الادخار والموارد لأجل على حساب منتجات تأمينات الحياة.

وحافظ التأمين البنكي على تموقعه باعتباره نشاطا استراتيجيا للبنك ويحمل طموحات تنموية مهمة في 2024. وترتكز هذه الطموحات على مخطط جديد للأعمال التجارية وتدابير للتنشيط وتعزيز القيادة وتطوير منتجات تكافل والرفع من كفاءات مستخدمي الشبكة.

• التمويل التشاركي

تميزت سنة 2023 أساسا بإطلاق تطبيق النقال "الرضى كونيك" مع أولى الخصائص المتمثلة في الاستشارة والتحويلات.

وتم تعزيز تأمين التحويلات عبر إطلاق تأمين تكافل الوفاة والعجز الذي يغطي الآن % 100 من الزبناء. واستهدف تمويل السكن 80 % من الزبناء الجدد. وحقق فرع السكن منجزات جيدة في 2023 من خلال تطور في الإنتاج بنسبة % 9 مقارنة مع 2022 و % 25 بالنسبة للجاري (مقابل % 16+ بالنسبة للسوق). وهكذا تطورت حصة السوق ب40 نقطة أساس في سنة واحدة بنسبة % 8,3 .

من ناحية أخرى، لمواكبة تطوير النشطة، تم افتتاح ثلاثة فضاءات تشاركية في نونبر 2022 مما رفع شبكة الرضى إلى 15 نقطة بيع. واستهدف تمويل السكن 80 % من الزبناء الجدد. من ناحية أخرى وعلى الرغم من انخفاض الإنتاج بفعل حذف التحفيزات الضريبية الجاري بها العمل في 2021، تطور جاري الرضى بنسبة 32 % في 2022 (مقابل ر بالنسبة للسوق 19%+). واستهدف تمويل السيارات من جهته 50 % من الزبناء الجدد. ويتميز عرض الرضى بآجال منح وإفراج تنافسية بفضل مناهج داخلية آلية. وارتفع الإنتاج بنسبة 66 % في 2023 والحاري بنسبة 59 % (مقابل 22%+ بالنسبة للسوق). وتطورت حصة السوق بدورها بنسبة 100 نقطة أساس في سنة واحدة بنسبة 3,9%.

3.4.ii. نشاط المناطق الحرة

اتخذ مصرف المغرب موقعه باعتباره بنكاً استشارياً وشريكاً للمقاولات متعددة الجنسيات العاملة في مناطق التسريع الصناعي. وتستقر شركته التابعة في طنجة وتغطي مناطق النشاط السبع الرئيسية في المغرب. وتضطلع الشركة التابعة بدور أساسي في تطوير منظومات العمل التي تم الترويج لها في المغرب، لاسيما قطاعات السيارات والطيران. كما تضع رهن تصرف الزبناء عرضاً للمنتجات والخدمات يلائم الاحتياجات على مستوى تدبير النقد وتمويل استثمارات دورة الاستغلال. وسجلت الاستثمارات انتعاشاً جيداً في 2023 في مناطق التسريع الصناعي، وخصوصاً مشاريع توسيع القدرات. علاوة على ذلك، تميز عام 2023 بدينامية جيدة على مستوى منظومة السيارات حيث وتيرة النشاط في تطور مستمر. وضمن هذا السياق، سيعمل مصرف المغرب الدولي في 2024 لدعم وتيرته التنموية والاضطلاع بدور محوري في خدمة طموحات مصرف المغرب واستراتيجيته.

II.4 تطور مؤشرات استغلال¹ مصرف المغرب

II.4.1. تطور مؤشرات المردودية

خلال الفترة 2021 – 2023، تطورت أهم مؤشرات الاستغلال كما يلي :

التطور 23/22	2023	التطور 22/21	2022	2021	بملايين الدراهم (حسابات الشركة)
14,9%	2 766	3,4%	2 407	2 329	الناتج الصافي البنكي
2,5%	1 545	16,3%	1 508	1 297	التكاليف العامة للاستغلال
31,2 %	1 271	-8,9 %	969	1 064	النتيجة العامة للاستغلال
23,9%	-270	-32,1%	-218	-321	مخصصات صافية لمسترجعات المؤن والديون والتعهدات بواسطة توقيع المعلقة الأداء
>100%	50	<-100%	-17	302	مخصصات صافية أخرى للمسترجعات الخاصة بالمؤن
26,7%	533	-38,8%	420	687	النتيجة الصافية

المصدر : مصرف المغرب

II.4.2. تطور القروض

خلال الفترة 2021 – 2023، تطور الجاري العام لقروض مصرف المغرب كما يلي :

التطور 23/22	2023	التطور 22/21	2022	2021	الحقوق الصافية (حسابات الشركة) بملايين الدراهم
-0,2%	14 826	22,8%	14 856	12 095	قروض الخزينة
-1,7 pt	26%	2,9 pts	28%	25%	%
2,0%	3 547	-3,1%	3 476	3 587	قروض الاستهلاك
-0,3 pt	6%	-0,9 pt	6%	7%	%
40,7%	9 570	21,7%	6 803	5 589	قروض التجهيز
4,1 pt	17%	1,2 pt	13%	11%	%
5,3%	18 503	1,6%	17 579	17 308	القروض العقارية
-0,4 pt	32%	-2,7 pts	33%	35%	%
-38,7%	1 124	-39,3%	1 834	3 021	القروض الأخرى
-1,5 pt	2%	-2, pts	3%	6%	%
10,8%	360	16,0%	325	280	الفوائد المستحقة للاستلام
-	1%	-	1%	1%	%
3,8%	1 107	12,6%	1 066	947	الحقوق معلقة الأداء
-0,1 pt	2%	-	2%	2%	%
6,7%	49 037	7,3%	45 939	42 828	الحقوق على الزبناء
0,2 pt	86%	-2 pt	86%	88%	%
-22,1%	715	-14,1%	919	1 069	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-0,2 pt	1%	-0,5 pt	2%	2%	%
-55,1%	918	8,5%	2 046	1 885	الحقوق على مؤسسات الائتمان عند الطلب
36,1%	6 488	53,8%	4 769	3 100	الحقوق على مؤسسات الائتمان لأجل
8,7%	7 406	36,7%	6 815	4 985	الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
0,3 pt	13%	2,5 pts	13%	10%	%
6,5%	57 158	9,8%	53 672	48 882	مجموع القروض

المصدر : مصرف المغرب - حسابات الشركة

% الحصة من مجموع القروض

¹ تستخلص الأرقام من البيانات المالية الاجتماعية لمصرف المغرب

11.4.3. تطور الديون معلقة الأداء

:

في ما يلي تطور الديون معلقة الأداء والمؤن الموافقة لها :

Source : Crédit du Maroc (Y compris agios réservés)

2023	2022	2021	المبالغ بالدرهم
المؤن*	الديون	المؤن*	الديون
29	242	45	320
464	626	479	658
2 497	3 229	2 282	2 893
2 990	4 096	2 806	3 872
	8,2%		8,3%
	73,0%		72,5%
			8,6%
			75,1%

المصدر : مصرف المغرب

*نسبة المنازعات = الديون الإجمالية معلقة الأداء / الديون الإجمالية على الزبناء

**نسبة التغطية = المؤن على الديون معلقة الأداء / الديون الإجمالية معلقة الأداء

خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حافظ مصرف المغرب على نسبة مرضية لتغطية الديون معلقة الأداء بواسطة مؤن كافية، انسجاما مع تدبير مخاطر البنك وتطهير محفظة الديون.

11.4.4. تطور الودائع

تطور جاري ديون مصرف المغرب كما يلي في الفترة المدروسة :

التطور 23/22	2023	التطور 22/21	2022	2021	المبالغ بالدرهم
5,5%	35 900	2,4%	34 014	33 202	حسابات تحت الطلب لأجل
1,6 pt	68,0%	-2,1 pts	66,4%	68,5%	%
1,0%	9 990	0,2%	9 888	9 869	حسابات الادخار
-0,4 pt	18,9%	-1,1 pt	19,3%	20,4%	%
30,6%	4 090	80,0%	3 133	1 741	الودائع لأجل
1,6 pt	7,7%	2,5 pts	6,1%	3,6%	%
8,2%	1 578	21,4%	1 459	1 202	حسابات دائنة أخرى
0,1 pt	3,0%	0,4 pt	2,8%	2,5%	%
-16,1%	12	23,9%	15	12	ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
-	-	-	-	-	%
127,7%	120	-8,5%	53	58	الفوائد المستحقة للأداء
0,1%	0,2%	-	0,1%	0,1%	%
6,4%	51 691	5,4%	48 562	46 084	ودائع الزبناء
3,2 pt	97,9%	-0,3 pt	94,7%	95%	%
19,4%	752	91,9%	630	328	تحت الطلب
-82,5%	362	-0,8%	2 068	2 084	لأجل
-58,7%	1 113	11,8%	2 698	2 413	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
-3,2 pt	2,1%	0,3 pt	5,3%	5%	%
3,0%	52 804	5,7%	51 259	48 497	مجموع الديون

المصدر : مصرف المغرب - حسابات الشركة

II.4.5. تطور التعهدات بواسطة توقيع

تطور جاري التعهدات بواسطة توقيع لمصرف المغرب كما يلي في الفترة 2021-2023 :

المبالغ بملايين الدراهم	2021	2022 ¹	التطور 22/21	2023	التطور 23/22
تعهدات التمويل والضمان الممنوحة	12 944	12 396	-4,2%	12 182	-1,7%
تعهدات التمويل الممنوحة لفائدة الزبناء	5 425	6 173	13,8%	5 698	-7,7%
تعهدات الضمان الممنوحة لفائدة مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها	3 963	2 274	-42,6%	2 293	0,9%
تعهدات الضمان لفائدة الزبناء	3 556	3 949	11,1%	4 190	6,1%
تعهدات التمويل والضمان المستلمة	3 575	3 416	-4,5%	2 998	-12,2%
تعهدات الضمان المتوصل بها من مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	3 575	3 416	-4,5%	2 998	-12,2%

المصدر : مصرف المغرب

¹. الاثحة التوافق لبنك المغرب للبيان خارج الحصيلة لا تتضمن الحسابات المتعلقة بالتعهدات معلقة الأداء في 31 دجنبر 2022 مقارنة مع السنة المالية السابقة. ويظهر البيان B18 خطأ خاصا بهذا النوع من التعهدات. وعقب طلب مراقبي الحسابات إلى غاية متم دجنبر 2022، وحده بيان B18 يظهر من الآن الديون معلقة الأداء في خط منفصل.

III. بنية مساهمي مصرف المغرب

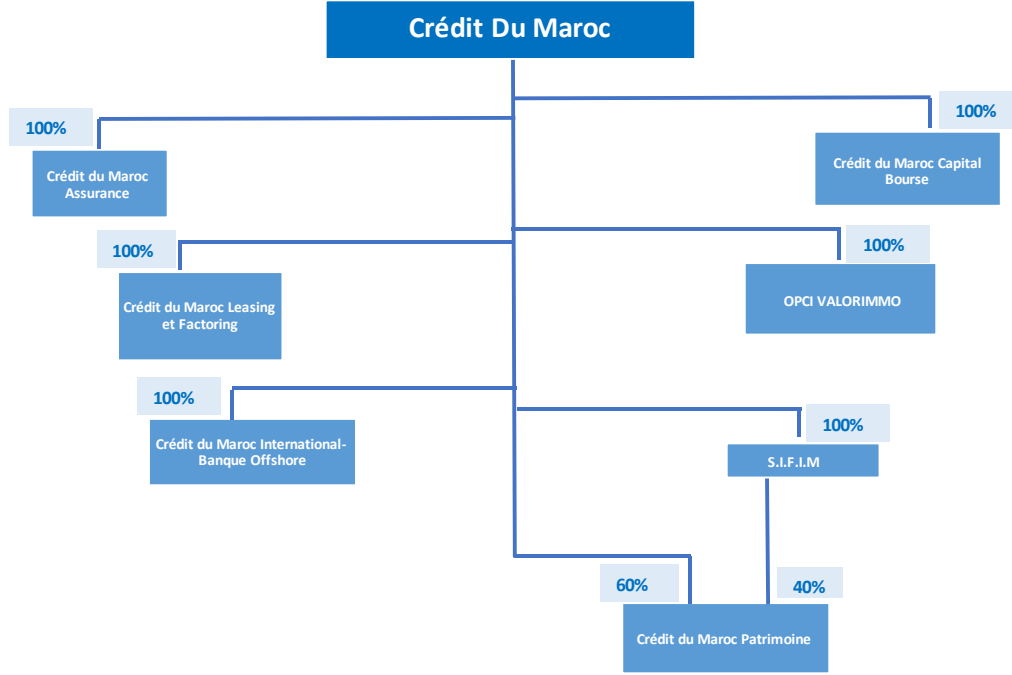
يعرض الجدول التالي تطور بنية المساهمين خلال الخمس سنوات الأخيرة :

2023		2022		2021		2020		2019		المساهمون
% من رأس المال وحقوق التصويت	عدد الأسهم	% من رأس المال وحقوق التصويت	عدد الأسهم	% من رأس المال وحقوق التصويت	عدد الأسهم	% من رأس المال وحقوق التصويت	عدد الأسهم	% من رأس المال وحقوق التصويت	عدد الأسهم	
50,91 %	5 539 363	50,90 %	5 538 538	-	-	-	-	-	-	Holmarcom Finance Company Groupe Crédit Agricole SA
-	1 632 182	15,00 %	1 632 182	78,70%	8 563 464	78,70%	8 563 464	78,70%	8 563 464	أطلنطا سند
12,80 %	1 392 744	12,80 %	1 392 744	-	-	-	-	-	-	تأمين الوفاء
10,74 %	1 168 523	10,74 %	1 168 523	10,74%	1 168 523	10,74%	1 168 523	10,74%	1 168 523	مساهمون آخرون
10,55 %	1 148 402	10,56 %	1 149 227	10,56%	1 149 227	10,56%	1 149 227	10,56%	1 149 227	
100,00%	10 881 214	100,00%	10 881 214	100,00%	10 881 214	100,00%	10 881 214	100,00%	10 881 214	المجموع

المصدر: مصرف المغرب

IV. الشركات التابعة لمصرف المغرب

إلى غاية 30 يونيو 2024 ، في ما يلي الهيكل التنظيمي القانوني لمصرف المغرب :



المصدر : مصرف المغرب

*خروج شركة Crédit du Maroc Capital بعد حلها في 31 أكتوبر 2022 وتصفيتها في 21 شتنبر 2023

القسم الثالث – البيانات المالية

١. الحسابات السنوية الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

I.1. حساب النتيجة الموطدة

يتمثل حساب النتيجة الموطدة لمصرف المغرب خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يلي :

التطور 23/22	2023	التطور 22/21	2022	2021	الحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
20,7%	2 821,1	4,2%	2 336,3	2 243,2	(المبالغ بملايين الدراهم)
75,1%	595,2	18%	340	288,1	فوائد وعائدات مماثلة
					فوائد وتكاليف مماثلة
11,5%	2 225,9	2,1%	1 996,4	1 955,1	هامش الفوائد
8,9%	494,9	4,9%	454,5	433,4	عمولات محصلة
14%	58,5	27,9%	51,3	40,1	عمولات مدفوعة
8,2%	436,4	2,5%	403,2	393,3	هامش على العمولات
34,7%	355,4	26%	263,9	209,4	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
100%	-	65,5%	-0,1	-0,4	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
39,3%	20,7	18%	14,8	12,6	عائدات الأنشطة الأخرى
1,7%	111,5	-0,4%	109,6	110,1	تكاليف الأنشطة الأخرى
13,9%	2 926,9	4,4%	2 568,7	2 459,9	الناتج الصافي البنكي
4,3%	1 366	13,2%	1 309,8	1 156,8	التكاليف العامة للاستغلال
22,4%	232,9	6,8%	190,3	178,2	مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
24,3%	1 328	-5%	1 068,6	1 125	النتيجة الإجمالية للاستغلال
43,7%	-445,3	>100%	-309,9	-63,5	تكلفة المخاطرة
16,4%	882,7	-28,5%	758,6	1 061,5	نتيجة الاستغلال
-71,3%	-4,4	>100%	-15,4	-3,9	صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى
18,2%	878,3	-29,7%	743,2	1 057,6	النتيجة قبل احتساب الضرائب
10,1%	380,1	-19%	345,1	426,3	ضرائب على الأرباح/ ضرائب مؤجلة
25,2%	498,2	-36,9%	398,1	631,4	النتيجة الصافية
-21,4%	-4,9	<-100%	-6,2	4	فوائد الأقلية
24,4%	503,1	-35,6%	404,3	627,4	النتيجة الصافية حصة المجموعة

المصدر : مصرف المغرب

II.2 الحصيلة الموطدة

تدعم الحصيلة الموطدة لمجموعة مصرف المغرب في أغلبيتها من طرف مصرف المغرب. وتوزعت حصيلة الفترة 2021-2023 حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما يلي :

الأصول

المبالغ بملايين الدراهم

2021	2022	التطور 22/21	2023	التطور 23/22
1 925	1 867	-3%	2 266	21,3%
2 618	1 567	-40,1%	2 597	65,8%
2 240	1 367	-39%	2 367	73,1%
378	199	-47,3%	230	15,4%
2 932	2 948	0,5%	1 054	-64,2%
2 932	2 948	0,5%	1 054	-64,2%
14	8	-42,9%	1 397	>100%
3 335	5 231	56,9%	6 012	14,9%
46 079	48 497	5,2%	51 062	5,3%
75	148	97,3%	3	-97,8%
154	152	-1,7%	160	5,5%
340	366	7,9%	422	15,3%
1 410	1 478	4,8%	1 496	1,2%
464	601	29,4%	796	32,5%
59 346	62 863	5,9%	67 265	7%

قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية

الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة

-الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة

-الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة

الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية

أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير

السندات بالتكلفة المهلكة

القروض والديون على مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة

القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة

الضريبة المستحقة الدفع- أصول

الضريبة المؤجلة - أصول

حسابات التسوية وأصول أخرى

الأصول الثابتة الملموسة

الأصول الثابتة غير الملموسة

مجموع الأصول

المصدر : مصرف المغرب – حسابات موطدة تبعا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية



لمبالغ بملا

الأبنك المركزي، الخزينة

الخروج من الحالة: العودة إلى الحالة

الخصوم المالية للمعاملة (إفادات) المعاملة

دین و اقتصاد: امتیازات مالیت و مالیت

درون تمام الزامات

مميزات البرنامج

الضريبة الجارية خصوم

الضريبة المؤجلة خصوم

حسابات التسوية وخصوم أ-

المؤونات

ديون تابعيا

رساميل ذاتية

رسامیل ذاتیہ ح

رأس المال واحتياطات مرتبطة

احتیاطیات موطدہ

حصة المجموعة

أناج أُنْجَاء

حصة المجموع

حصه المجموعه

النتيجة الصافية للـ

حصه المجموعه

حصه الافليه

التطور 23/22	2023	التطور 22/21	2022	2021
>100%	0,9	>100%	0,1	-
15,1%	16	>100%	14	5
15,1%	16	>100%	14	5
-60,5%	1 137	-6,8%	2 881	3 092
6,5%	51 755	5,1%	48 582	46 239
>100%	3 424	>100%	1 612	603
>100%	125	-53,4%	58	124
>100%	18	-39,1%	9	15
26,5%	1 891,6	30,7%	1 496	1 144
-5,7%	566	5,9%	600	567
-0,01%	1 251	0,0%	1 251	1 252
11,3%	7 080	0,9%	6 360	6 304
11,5%	7 034	1%	6 309	6 246
12,8%	4 347	-0,1%	3 854	3 860
4,8%	2 198	19,9%	2 097	1 749
5,3%	2 147	20,4%	2 040	1 694
-10,9%	51	4,2%	57	55
>100%	37	-83,6%	11	64
>100%	37	-83,6%	11	64
-	-	-	-	-
25,2%	498	-36,9%	398	631
24,4%	503	-35,6%	404	627
-21,4%	-5	<-100%	-6	4

	-		-	-	فوائد الأقلية
7%	67 265	5,9%	62 863	59 346	مجموع الخصوم

II. الحسابات نصف السنوية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

II.1 حساب النتيجة الموطدة

تتمثل حسابات النتيجة الموطدة لمصرف المغرب من 30 يونيو 2023 إلى 30 يونيو 2024 كما يلي :

التغير	يونيو 2024	يونيو 2023	الحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المبالغ بملايين الدراهم)
17,7%	1 544,0	1 311,6	فوائد وعائدات مماثلة
56,3%	357,6	228,8	فوائد وتكاليف مماثلة
9,6%	1 186,5	1 082,8	هامش الفوائد
9,3%	270,8	247,7	عمولات محصلة
11,8%	24,5	21,9	عمولات مدفوعة
9,1%	246,3	225,8	هامش على العمولات
30,2%	218,9	168,2	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
0,0%	0,0	0,0	صافي الأرباح والخسائر على الأصول/الخصوم
-	-	-	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
52,4%	16,5	10,8	عائدات الأنشطة الأخرى
1,0%	62,2	61,6	تكاليف الأنشطة الأخرى
12,6%	1 606,0	1 426,0	الناتج الصافي البنكي
3,6%	650,0	627,2	التكاليف العامة للاستغلال
34,3%	132,3	98,5	مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
17,6%	823,7	700,4	النتيجة الإجمالية للاستغلال
32,6%	-111,9	-166,1	تكلفة المخاطرة
33,2%	711,84	534,32	نتيجة الاستغلال
51,2%	-3,5	-7,3	صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى
34,4%	708,3	527,1	النتيجة قبل احتساب الضرائب
32,5%	317,5	239,6	ضرائب على الأرباح/ ضرائب مؤجلة
-	-	-	النتيجة الصافية من الضريبة على الأنشطة المحصورة
35,9%	390,8	287,5	النتيجة الصافية
<-100%	-	1,7	فوائد الأقلية
36,8%	390,8	285,8	النتيجة الصافية حصة المجموعة

المصدر : مصرف المغرب

11.2 الحصيلة الموطدة

إلى غاية 30 يونيو 2024، بلغ إجمالي الحصيلة 71 مليار درهم بارتفاع نسبته 5,6 % مقارنة مع 31 دجنبر 2023

المبالغ بملايين الدراهم	دجنبر 23	يونيو 24	التطور
قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية	2 265,8	1 848,2	-18,4%
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	2 596,9	3 714	43%
-الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة	2 366,8	3 491,8	47,5%
-الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة	230,1	222,6	-3,27%
أدوات التغطية المشتقة	-	-	-
الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية	1 054,3	1 608,8	52,6%
أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير	1 054,3	1 608,8	52,6%
السندات بالتكلفة المهلكة	1 397,2	909,1	-34,9%
القروض والديون على مؤسسات الائتمان والمماثلة بالتكلفة المهلكة	6 012,4	5 099,5	-15,2%
القروض والديون على الزبناء بالتكلفة المهلكة	51 061,7	54 911	7,5%
الضريبة المستحقة الدفع - أصول	3,3	4,8	47,7%
الضريبة المؤجلة - أصول	159,8	135,6	-15,2%
حسابات التسوية وأصول أخرى	422,3	497,8	17,9%
العقارات الاستثمارية	-	-	-
الأصول الثابتة الملموسة	1 495,7	1 491,7	-0,3%
الأصول الثابتة غير الملموسة	796	825	3,6%
مجموع الأصول	67 265,3	71 045,9	5,62%
المبالغ بملايين الدراهم	دجنبر 2023	يونيو 2024	التطور
الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية	0,9	0,8	-4,5%
الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة	16,0	6,9	-56,8%
-الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة	16,0	6,9	-56,8%
أدوات التغطية المشتقة	-	-	-
ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها	1 137,3	1 470,2	29,3%
ديون تجاه الزبناء	51 755,4	54 778,2	5,8%

2,25%	3 501,6	3 424,4	سندات الدين المصدرة
-19,7%	100,4	125,1	الضريبة الجارية - خصوم
-18,0%	14,7	17,9	خصوم - الضريبة المؤجلة
21,2%	2 292,8	1 891,6	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-1,9%	555	566	المؤونات
2,0%	1 275,9	1 251	ديون تابعة وأموال خاصة للضمان
-0,4%	7 049,0	7 079,9	رساميل ذاتية
-	4 346,5	4 346,5	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
3,4%	2 272,9	2 197,9	احتياطيات موطدة
5,9%	2 272,9	2 147,3	حصة المجموعة
<-100%	0	50,6	حصة الأقلية
3,9%	38,7	37,3	أرباح أو خسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية
3,9%	38,7	37,3	حصة المجموعة
-	0	0	حصة الأقلية
-21,6%	390,8	498,2	النتيجة الصافية للسنة المالية
-22,3%	390,8	503,1	حصة المجموعة
>100%	-	-4,9	حصة الأقلية
5,62%	71 045,9	67 265,3	مجموع الخصوم

1. المخاطر المرتبطة بالمصدر

تواجه مجموعة مصرف المغرب عدة مخاطر ناتجة عن تنوع أنشطتها سواء على مستوى البنك أو على مستوى كافة الشركات التابعة. وهكذا، طبقا لقوانين بنك المغرب واستنادا لأجود الممارسات الدولية، تستجيب منظومة المراقبة الداخلية الموضوعية للقوانين الجاري بها العمل، لكنها تتيح أيضا التزود بتدابير مناسبة من حيث التتبع والتحكم في المخاطر. وبصفة عامة، تروم هذه التدابير التحكم الأمثل في المخاطر التي يتعرض لها مصرف المغرب. كما تتوخى أن تشكل أداة رئيسية للقيادة بالنسبة لكافة الفاعلين وأداة لا غنى عنها لضمان استمرارية المجموعة. ويتبنى مصرف المغرب، ارتكازا على تجربة المجموعة التي ينتمي إليها، تديرا مركزيا لمخاطره. ويوضع هذا التدبير تحت وصاية مديريةية المخاطر والمراقبة الدائمة للمجموعة، التي تتمثل مهمتها العامة في " إعطاء مسيري البنك ضمانا بأن تمارس جميع الأنشطة وفق شروط سلامة معقولة ". وباستقلالية تامة عن المهن، ترفع تقاريرها مباشرة لرئيس مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة عبر لجنة المخاطر. وتواكب مديريةية المخاطر والمراقبة الدائمة للمجموعة المهن في إعداد خرائطها للمخاطر ووضع عمليات للمراقبة وتنظيم المراقبات الترابية والمهنية من المستوى الثاني وتقوم بتجميعها للحصول على رؤية عامة لجودة تنفيذ جميع أنشطة البنك. وتم تجميع أهم المخاطر المغطاة في الفئات التالية : مخاطر السوق ومخاطر تدير الأصول والخصوم ومخاطر الصرف ومخاطر الائتمان أو الطرف المقابل ومخاطر التشغيل...

1. مخاطر السوق

يتم تأطير أنشطة السوق من خلال حدود عامة وتشغيلية يتم وصفها في إطار استراتيجية مخاطر البنك. وتتوزع أشكال هذه الحدود، سواء كانت عامة أو تشغيلية، على ثلاثة أنواع : كمية (القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الضغط، والحساسيات المفصلة)، ونوعية (المنتجات المرخص لها، العملات المرخص لها، الآجال القصوى...) وعتبات الخسائر. ويهم وضع هذه الحدود أنشطة مديريةية أسواق الرساميل التي يتمثل دورها في ضمان عمليات الوساطة مع الزبناء (أنشطة FX ، السندات، القروض/الاقتراضات، عمليات الحفظ) وكذا أنشطة السوق لخزينة البنك. وتنظم أنشطة السوق من خلال ثلاث مجالات مستقلة :

❖ الوظائف الأمامية :

تعتبر الوظائف الأمامية واجهة البنك إزاء السوق. فهي تعمل على مركزة ومعالجة جميع حاجيات البنك وزبائنه من حيث التغطية والتمويل. وتلزم البنك على صعيد احترام الحدود الداخلية للسوق والحدود التنظيمية والاعتمادات الممنوحة له. كما تتبع تراتبيا للمديرية العامة المساعدة للخدمات البنكية للشركات والاستثمار.

❖ الوظائف الوسيطة :

تضمن الوظائف الوسيطة عمليات المراقبة واحترام الحدود المسطرة من طرف قطب المخاطر.

❖ الوظائف الخلفية :

تقوم الوظائف الخلفية بتتبع معالجة عمليات ما بعد السوق : التأكيد و الأداء والتسديد-التسليم والمحاسبة. وهي مرتبطة بشكل تراتبي بمديرية الخدمات البنكية المقدمة للزبناء.

وعلى صعيد تتبع ومراقبة أنشطة السوق، يتولى قطب مخاطر السوق والمالية :

- تتبع احترام الحدود ، سواء كانت كمية (مستويات المخاطر) ، نوعية (الأدوات، العملات أو الآجال المرخص لها) أو المتعلقة بمستويات الخسارة المسموح بها ؛
- معالجة التجاوزات (تحليل الأسباب وأسلوب وأجل التسوية...)
- مراقبة المخاطر والنتائج ذات الصلة بتطور الأسواق

- تحليل ومراقبة أرباح وخسائر التسيير
- الإصدارات ومراقبة جودة مؤشرات المخاطر
- اختبارات القيمة المعرضة للمخاطر
- إصدار وتحليل سيناريوهات الضغط
- التأكد من معطيات السوق
- التأكد من أن الوظائف الخلفية تحققت من الانسجام بين أدوات الوظائف الأمامية و المعطيات المحاسبية
- إصدار وتحليل بيانات تتبع التعرض للمخاطر

وترتبط مباشرة بمديرية المراقبة المركزية للمخاطر.

ويجب أن يتم تتبع المخاطر على عدة مستويات في البنك مع فواصل للسلط بين الوظيفة الأمامية والوظيفة الوسيطة والوظيفة الخلفية والمخاطر والمراقبة المالية، أي بصيغة أخرى بين من يصدر الأوامر ومن يراقبها. وهكذا، يتيح هذا التنظيم :

- التأكد الدائم من احترام المساطر والمعايير والحدود الموضوعية ؛
 - تحليل أسباب أي تخلف محتمل في احترام المساطر والحدود
 - إخبار الهيئات و/أو الأشخاص المعنيين لهذا الغرض بمدى التجاوزات والعمليات التصحيحية المقترحة على المقاولات.
- وعلى مستوى الأدوات المعلوماتية، يتوفر البنك على نظام " front-to-back Arpson " بخصائص تتبع المخاطر وحساب النتائج. ويلج قطب مخاطر السوق والمخاطر المالية لهذه المعلومات ويتوفر على أدوات تكميلية لإنجاز تحاليه على أكمل وجه.

أهم المخاطر وتدابير المراقبة

تمثل مخاطر السوق أو مخاطر تغير الأسعار الخسائر المفترضة نتيجة تغيرات سلبية للأسعار ومستويات النسب.

مخاطر الأسعار

تمثل مخاطر الوقوع في خسائر تبعا لتغيرات المستوى المطلق لسعر الفائدة، والفرق بين منحنيين للنسب أو انحراف المنحنى. وتوجد عدة عناصر بالنسبة لهذه المخاطر : مخاطر التوجيه ومخاطر الأساس ومخاطر الانتشار. وتهم هذه المخاطر التداول حول السندات والخزينة. وتؤطر من طرف تدابير الحدود الكمية (القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة الاسمية والحساسيات المفصلة).

مخاطر الصرف

وهي مخاطر الوقوع في خسائر تبعا لتغيرات أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المرجعية أو العملة المحلية.

وعلى غرار جميع المؤسسات البنكية، يتعرض مصرف المغرب لمخاطر الصرف المتعلقة بمختلف الأنشطة (الفروع بالخارج، القروض بالعملات، الاقتراض بالعملات، الصرف لأجل...). ويمكن للبنك أن يسجل تطورا في أسعار الصرف المستقبلية ليست في صالحه وبالتالي تسجيل انخفاض في هامش ربحه.

ويتم تأطير الوضعيات من خلال الحدود التنظيمية و الحدود الداخلية (القيمة المعرضة للمخاطر، اختبارات الضغط، الاسمي والفردى العام، وتنبهات الخسائر...)

وبالنسبة للبنك، يتم الحد من هذه المخاطر باعتبار تحملها من طرف الزبون في معظم العمليات بالعملات، ولا يلعب البنك إلا دور الوسيط. على غرار التمويلات بالعملات وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج...

مخاطر الصرف حسب أنواع العملات إلى غاية 31 دجنبر 2023

العملات	الوضعية بالعملات	مقابل القيمة بآلاف الدراهم	% من الأموال الذاتية
AED	236	635	0,010%
BHD	1	16	0,000%
CAD	199	1 483	0,023%
CHF	488	5 761	0,088%
DKK	154	226	0,003%
DZD	76	6	0,000%
EUR	10 237	112 045	1,705%
GBP	480	6 044	0,092%
GIP	0	12	0,000%
JPY	3 118	218	0,003%
KWD	18	595	0,009%
NOK	539	524	0,008%
QAR	11	31	0,000%
SAR	767	2 023	0,031%
SEK	1 225	1 210	0,018%
TND	7	- 21	0,000%
USD	7 152	70 759	1,077%

المصدر : مصرف المغرب

يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية 201 565 ألف درهم (وضعيات طويلة) أي 3,1% من الأموال الذاتية الصافية. ويظهر الجدول أعلاه بأن مصرف المغرب يظل في الحدود الاحترازية المعدة من طرف بنك المغرب والتي تبقى محددة في 10% من الأموال الذاتية حسب كل عملة و 20% بالنسبة لكافة العملات.

المخاطر المتعلقة بالتخلف عن الأداء

ترتبط حصة مهمة من المخاطر التي تحيط بالمؤسسات المالية في الأسواق بأحداث التخلف عن الأداء (تعثر عدة أطراف، مخاطر عدم التحويل....)

ويمكن أن ينتج عن مخاطر السوق :

- مخاطر التسديد/التسليم
- مخاطر التغير

ويمكن لكل معاملة أن تتضمن واحدا من هذه المخاطر أو مجموعة مكونة من مخاطرتين أو ثلاثة. وينتج عن عملية للصرف مخاطر التغير أو التسليم.

فإذا تخلف أحد المتدخلين عن الأداء بينما أوفى الطرف الآخر بواجباته وهي : تسليم الأموال، فإن الخسارة تهم كافة المبلغ (المبلغ الاسمي) والمعاملة (عند التسليم) . وهو ما يعرف بمخاطر التسليم أو عدم تزامن التدفقات المتبادلة.

وتؤثر هذه المخاطر على الصرف (الناجز أو لأجل)، و مقايضة العملات. وبالنسبة للعمليات على الأسهم (النهائية أو المؤقتة) لا توجد هذه المخاطر باعتبار المعاملات تتم عبر نظام " Delevery Versus Payment " .

أما إذا كان التخلف تم بين التفاوض والتسليم، توافق الخسارة المفترضة تغير أسعار الصرف بين السعر المتفاوض عليه و السعر السائد في السوق في الوقت الذي يجب العثور على طرف مقابل جديد للتعويض. ويتعلق الأمر بكلفة التعويض وهو ما يعرف بمخاطر التغير.

ويتم تأطير هذه المخاطر بواسطة الحدود الفردية على الأطراف المقابلة بما في ذلك مراسلي قاعة الأسواق والممنوحة من طرف البنك في إطار دراسة المخاطر السنوية.

ويتم حساب مستهلكات القيمة المعرضة للمخاطر لمصرف المغرب عبر الأداة العامة View Risk المزودة بمعطيات مخاطر السوق (متجهات الحساسيات، وضعيات الصرف، منحى الأسعار بالدرهم) بواسطة أدوات مصرف المغرب.

وهكذا تقوم GVR بحساب آلي لاختبارات الضغط التاريخية (أزمات 1994 و 1997 وأزمة الأقساط وكوفيد 19 ، إلخ) حسب الأزمات المسجلة التي تم تحديد معاييرها في الأداة و اختبارات ضغط رهنية (حصر السيولة والتوترات الدولية...) وأخيرا يتم تزويد النتائج اليومية لأنشطة التداول (على صعيد السندات والصرف) في أداة أخرى و تشكل القيمة المعرضة للمخاطرة موضوع اختبار خلفي.

وباتت أشغال تعويض " GVR " و " CADRE " بواسطة أداة لها نفس الخصائص في قيد التنفيذ من أجل ضمان استقلالية لمصرف المغرب.

تقسيم المحافظ البنكية ومحافظ التداول

من أجل ضمان تدبير سليم وحذر لخزينته وتغطية مخاطره الخاصة، وضع مصرف المغرب إعادة تنظيم لمحافظه ومراكز ربحه (تقطيع الأنشطة حسب المكاتب) انسجاما مع خارطة المخاطر. وتضمن إعادة التنظيم هذه فصلا بين المحفظة البنكية (تدبير الأصول والخصوم و أنشطة الخزينة) و أنشطة مديرية أسواق الرساميل التي تتولى ضمان عمليات الوساطة مع الزبناء.

2. مخاطر تدبير الأصول والخصوم

يعتبر نهج تدبير الأصول والخصوم مقارنة لتحديد وقياس ومراقبة وتغطية المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على حصيلة البنك. ويتعلق الأمر أساسا بمخاطر السيولة والنسب والصرف.

في مصرف المغرب، يتم ضمان تدبير الأصول والخصوم من طرف مديرية التدبير المالي التي ترفع تقاريرها إلى مديرية تمويلات المجموعة ولجنة تدبير الأصول والخصوم.

المخاطر العامة لسعر الفائدة

وهي المخاطر بأن تتأثر نتائج البنك سلبا من خلال تقلبات أسعار الفائدة. ويكون لهذه التقلبات تأثير على المكافآت والتكاليف التي تدرها المنتوجات والأدوات المالية (الأصول، والخصوم والأدوات خارج الحصيلة) التي يتوفر عليها البنك. وعليه، يكون لهذه التقلبات تأثير مباشر على النتيجة المحصلة وعلى القيمة الحالية لمختلف المداخل المستقبلية.

وينبغي بالتالي إدراك صحيح للطريقة التي يمكن بها لتقلبات المنحنى التأثير على هوامش البنك الربحية.

ويقضي قياس المخاطر العامة لسعر الفائدة اعتماد مقارنة ترتكز على عدة نماذج لتحويل المعطيات الشهرية لمؤشرات كمية للمخاطر في سائر مدة الحياة المستقبلية للحصيلة.

ويعتبر القياس الرئيسي والإجباري للمخاطر العامة لسعر الفائدة هو الفرق بالنسبة لسعر الفائدة الذي يمثل خلال كل فترة الفرق بين الخصوم والأصول وفق سعر فائدة قار (الجاري ونسب التفويت الداخلي المرتبطة) في عملة معينة.

وتعتبر المخاطر العامة لسعر الفائدة نتيجة مختلف مكونات المخاطر التي تمثل أساسا بالفجوات :

- مخاطر توجيهية على العمليات بسعر فائدة قار : فجوة سعر الفائدة القار

- مخاطر اختيارية على الخيارات الصريحة إذا طور البنك نماذج خيارات وضمنية تتعلق أساسا بتسديدات مسبقة على القروض
- مخاطر أساسية على العمليات بسعر فائدة قابل للمراجعة ومتغير من خلال إزالة الارتباطات بين المؤشرات : فجوات المؤشرات.

أصدر بنك المغرب في مارس 2021 دورية جديدة توطر قياس مخاطر أسعار الفائدة المتعلقة بالمحفظة البنكية وتحدد متطلبات جديدة على مستوى الأموال الذاتية الاقتصادية. ودخلت هذه الدورية حيز التنفيذ في يونيو 2021. ومن اهم التغييرات المدرجة بواسطة هذه التنظيمات الجديدة التي تؤثر بشكل ملحوظ على تقييم مخاطر أسعار المحفظة البنكية :

- لا تتم مراعاة الأركان غير الحساسة لأسعار الفائدة وهي أساسا الأموال الذاتية الأساسية و سندات المعاملات وسندات التداول ومواردها في السوق في تعرضها لمخاطر النسب؛
 - يتم توزيع تدفقات الخزينة التوقعية على 20 فئة للأجل ؛
 - تم تخفيض الحد التنظيمي المتعلق بالأموال الذاتية من 20% من الأموال الذاتية العامة إلى 15% من الأموال الذاتية من المستوى 1 (CET1). تجدر الإشارة بأن السلطات التنظيمية منحت فترة انتقالية لاحترام الحد الأدنى التنظيمي Δ EVE : 20% من الأموال التنظيمية العامة إلى غاية 31 دجنبر 2021، 20% من الأموال التنظيمية CET1 إلى غاية 31 دجنبر 2022، 15% من الأموال التنظيمية CET1 إلى غاية فاتح يناير 2023 ؛
 - تحديد المخاطر الأساسية من خلال تحديد تاريخ المراجعة والمرجع المعبر لوضع المؤشر والأسعار المطبقة بالنسبة للأدوات وفق سعر فائدة متغير؛
 - حساب مدة الحياة المتوسطة لتدفقات الحصيلة وخارج الحصيلة المحينة، طبقا لصيغة المدة الخاصة ؛
 - تطبيق 6 سيناريوهات لأزمات أسعار الفائدة على 3 عملات : الدرهم / اليورو / الدولار الأمريكي .
- تم وضع تدابير للتأطير والمراقبة لمصرف المغرب. وتم تسطير الحدود من حيث الأحجام.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها مخاطر البنك بعدم الوفاء، ضمن الشروط العادية، بالتزاماته عند حلول استحقاقها. ويمكن أن تتخذ شكلين :

- مخاطر السيولة : تتجسد بعدم قدرة البنك على الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة التزاماته غير المنتظرة في أجل قصير، لاسيما عند سحب مكثف للودائع؛
 - مخاطر التحول : حيث يكون أجل الاستعمالات عموما أكبر من أجل الموارد، تحول مرتبط بالنشاط البنكي. توجد مخاطر السيولة في 3 مستويات :
 - مخاطر التمويل : وهي المخاطر التي تتجسد من خلال ضرورة الحصول على موارد جديدة عندما لم تعد أحد الموارد التي كان يتوفر عليها البنك في السابق متاحة (مثلا عندما يتم سحب مكثف للودائع عند الطلب) ؛
 - مخاطر الأجل : وهي المخاطر التي تظهر عندما لا يمكن للبنك الحصول على مداخيل مالية على الرغم من توقعها (مثلا عدم قدرة الزبون على تسديد قرض) ؛
 - مخاطر الاستدعاء : وهي المخاطر المتعلقة بالحصول على موارد جديدة (مثلا نتيجة اقتراضات مهمة للقروض) ؛
- وتبرز مقارنة السيولة وضعية تحول البنك. وتتيح قياس حاجيات التمويل على الأمد القصير والمتوسط والطويل أو أهمية فوائض السيولة التي يجب وضعها حسب أنواع الآجال.

في إطار تدبير مخاطر السيولة، تتولى لجنة تدبير الأصول والخصوم :

- الموافقة على الاستراتيجية العامة في مجال تدبير مخاطر السيولة ؛
 - تدبير خزينة البنك على الأمدين المتوسط والطويل؛
 - وضع مقاربة لقياس وتتبع مخاطر السيولة ؛
 - وضع نظام للحدود المناسبة التي تؤطر أهم المؤشرات المستعملة ؛
 - الحرص بأن تنجز محاكاة سيناريوهات الضغط بغية تقييم قدرة البنك على مواجهة وضعيات أزمة السيولة؛
 - التقرير بشأن المخطط الاستعجالي الذي سيتم وضعه في حالة توترات أو أزمة في السيولة ؛
 - توقع أدوات واستراتيجيات تغطية مخاطر السيولة ؛
 - تحديد نظام للتقارير في الوضعيات العادية أو أزمة السيولة ؛
 - الحرص على احترام المعاملات التنظيمية ومن ضمنها نسبة السيولة.
- فضلا عن لجنة دورية لتدبير الأصول والخصوم، تم وضع لجنة شهرية للخرينة في يناير 2016 بهدف تشغيل خزينة البنك على الأمد القصير.

اتفاقيات التصريف

تتبع نماذج تدبير الأصول والخصوم ضمن البنك منطق « Run Off » انطلاقاً من الحصيلة المسجلة عند تاريخ الحساب. وتتيح هذه المقاربة التوفر على رؤية لتصرف الحصيلة في الزمن و التوفر على قياس دقيق للهامش عند فرضية توقف النشاط مع مراعاة إنتاج تجاري أو نشاط مالي مستقبلي .

وتعتمد قواعد التصريف على مقارنة موزعة على المبالغ الجارية. ومن خلال هذه التوزيعات، تركز على تحديد فئات منسجمة من حيث "السلوك" .

وتعتبر هذه النماذج الدعامة المشتركة لقياس مخاطر النسب والسيولة و لقيادة الهامش.

وتستخدم :

- لحساب من جهة مخاطر أسعار الفائدة العامة وبالتالي هي تؤثر على القرارات في مجال التغطية ؛
 - ومن جهة أخرى لحساب أسعار التفويت الداخلية بين الفريق التجاري وفريق تدبير الأصول والخصوم. وفي هذا الصدد، فهي تحدد الهوامش التحليلية للقروض والجمع.
- ويجب على نماذج تدبير الأصول والخصوم، التي تتم معاييرها ومراجعتها سنويا، التخفيف من مخاطر التغطية الزائدة؛ في هذا السياق، تهدف الدراسة الإحصائية أساسا إلى :
- استبعاد مخاطر التركيز : إذا كانت نسبة ضعيفة من الزبناء تمتلك نسبة كبيرة من الجاري، من شأن الجاري العام أن ينخفض بقوة بشكل غير قابل للتوقع. وتقتضي قاعدة الحذر بأن يتم سحب هذا الجزء من الجاري (الحصة المتقلبة) ؛
 - مراعاة الدورات/ المواسم : إذا كان تاريخ الجاري يتوزع على فترات موسمية/ سيتم تعويض المتغير " رصيد الحسابات " من خلال " متوسط من سنة لأخرى لأرصدة الحسابات "، ويتم حساب هذا المعدل على فترة طويلة بما تكفي للتحرك من تأثيرات الدورة؛

مخاطر الصرف (المحفظة البنكية)

يتم تتبع وتدير مخاطر الصرف للمحفظة البنكية من طرف لجنة تدير الأصول والخصوم التي تطلع على التعرضات وتطورها من خلال التقارير الدورية الموضوعة.

وتراقب وظيفة تدبير الأصول والخصوم وضعيات الصرف للبنك، باستثناء الوضعيات التي يتم تدبيرها في إطار أنشطة التداول، وذلك في إطار المعايير الدولية المتعلقة بقياس وتأطير مخاطر الصرف.

وفي إطار مخاطر الصرف، تهدف لجنة تدير الأصول والخصوم أساسا إلى :

- تحليل المخاطر ؛

- تأكيد مقترح الحدود ومحاسبتها مع الحدود العامة والتنظيمية؛
 - التحقق من احترام هذه الحدود؛
 - المصادقة على مقترحات التدبير
- ويمكن قياس وضعيات الصرف التشغيلية بطريقة " التدفق " أو " المخزون " . وبالنسبة لمصرف المغرب، تتكون هذه الوضعية من وضعيات الصرف، تحويلات الحصيلة وخارج الحصيلة للزبناء وكذا تحصيل أوراق البنك.
- تنتج وضعيات الصرف البنوية أساسا من أخذ مساهمات بالعملات محتسبة بالقيمة العادلة حسب النتيجة التي يجب مراعاتها في وضعية الصرف التشغيلية وغير البنوية بالنظر لكون وضعية الصرف الناجمة تتم إعادة تقييمها حسب الطرف المقابل لحساب النتيجة. وبالنسبة لمصرف المغرب، تتكون هذه الوضعية من الدولار الأمريكي على سندات مساهمة الشركة التابعة CDM « International التي تشكل موضوع تأطير حسب الحد العام للمبلغ.

3. مخاطر الائتمان أو الطرف المقابل

- تندرج سياسة مصرف المغرب في إطار المبادئ العامة ومع مراعاة المعايير الموضوعية من طرق السلطات التنظيمية. وهي تغطي الجوانب المتعلقة بالأخلاقيات المهنية، والمسؤولية، واتخاذ القرار بشكل جماعي، والتحكم في المخاطر وتتبعها، ومكافأة العمليات، إلخ.
- وتتم مراجعتها سنويا، في إطار استراتيجية المخاطر التي تفحص جميع أنشطة البنك والمخاطر التي تنجم عنها وتسطر الحدود التشغيلية من حيث فئات الزبناء وقطاعات النشاط والتركيز، إلخ.
- ويتم تقديم هذه الاستراتيجية من طرف مجلس الإدارة الجماعية إلى مجلس الرقابة الذي يقوم بالمصادقة عليها.
- ولتدبير مخاطر الائتمان، حدد مصرف المغرب عدة مستويات للمراقبة :
- عمليات مراقبة قبلية لطلبات القروض : تخضع طلبات أخذ المخاطر الناجمة عن مختلف وحدات البيع للمجموعة لمديرية المخاطر التي تتولى تحليل ملف القرض وتقييم حجم نشاط الزبون والأسس الاقتصادية للتمويلات المطلوبة و تقييم محتوى ومصادقية الضمانات. ثم تخضع طلبات القروض المصادق عليها لموافقة لجنة القروض ؛
 - مراقبة بعدية للتمويلات : تتبع التزامات البنك ؛
 - الامتثال لقواعد بنك المغرب لاسيما في مجال تحليل المخاطر حسب الزبناء وبالنسبة لجميع الزبناء من نفس الفئة ؛
 - مراقبة دورية من طرف المفتشية العامة التي تضمن مراجعة منتظمة لكافة المحفظة. وفي حالة تراجع جودة المخاطر، تضمن المفتشية العامة حضورا أكثر قربا.

➤ إجراءات اتخاذ القرار وتدبير المخاطر

➤ الدراسة والقرار

ينتج مسار القرار عن السلط التي يمتلكها رئيس الإدارة الجماعية والتفويضات الفرعية التي يوزعها على الفاعلين، وفق طريقة شخصية، توزع حسب الأسواق. وفضلا عن الحدود المفوضة، يتم اتخاذ القرارات من طرف لجنة القروض التي تتخذ القرارات بكيفية جماعية.

يتم تدبير مسار اتخاذ القرار من خلال تطبيق معلوماتي مركزي ومتكامل يحدد تبعا لمعايير محددة مستويات التفويض اللازمة. وتتطلب القرارات لفائدة الزبناء المهنيين والمقاولات نظرة مزدوجة على الخط التجاري والمخاطر.

وتلجأ الشركات التابعة لرأي المحاور المهنية المتخصصة لمصرف المغرب التي تشترط المنح.

ويتم تشكيل طلبات القروض المعبر عنها بواسطة المحاور التجارية وتوثيقها طبقا لقواعد السلطات التنظيمية ومعايير البنك.

➤ الوضع والضمانات

يتم وضع القروض بعد التأكد من احترام شروط المنح. وتتم مركزة تدبير ملفات القروض.

➤ مراقبة المخاطر وإعادة تصنيف الديون

تتولاها هيئة خاصة ومستقلة، ويدعمها مراسلون في مختلف الأسواق وفي الجهات.

وتتولى هذه البنية التي تتوفر على ولوج لأنظمة معلومات البنك مهمة مراقبة جودة التعهدات وإدراك تصور وقائي للمخاطر (عوارض الأداء وتجميد الحسابات) وضمان تتبعها.

وتنظم على أساس مؤشرات داخلية تتبعها مقرباً للديون الحساسة الذي يتم من خلال لجنة شهرية خاصة. وتحدد الديون التي تخضع لتزليل في التصنيف إلى "ديون معلقة الأداء" حسب المعايير المحددة من طرف السلطة التنظيمية وتقوم بتكوين مخصصات احتياطية لها. وتتم المصادقة على هذه القرارات من طرف لجنة خاصة لضمان تغطية تامة للمخاطر والامتثال للمعايير التنظيمية.

➤ التحصيل

بالنسبة لسوق التقسيط والمهنيين والمقاولات الصغرى، تقوم الشبكة بتحصيل أول قسط غير مؤدى من طرف الزبناء ذوي المخاطر الضعيفة وعلى المديونيات إلى غاية 30 يوماً من التأخير. وتتولى البنات المركزية للتحصيل فور أول قسط غير مؤدى للزبناء ذوي المخاطر المتوسطة والمرتفعة والمديونيات فور 30 يوماً للتأخير.

بالنسبة لسوق المقاولات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتم ضمانه عن طريق المكلفين بالأعمال، حسب الحالة وبناء على قرار للجنة خاصة أو طلب الوظيفة التجارية ودعم بنية مركزية خاصة بالتحصيل وهيكله الديون.

إذا مر الملف إلى مرحلة "الديون غير المؤداة"، يتم التكفل به في مديرية التحصيل التي تواصل التحصيل وتعمل بشكل مواز على إجراء المتابعات القانونية.

إن كل مسار اتخاذ القرار ومراقبة المخاطر هو قابل للتبع والافتحاص.

➤ التصنيف الداخلي

يتمتع مصرف المغرب بنظام تصنيف متميز. يغطي جميع الديون المستحقة على الشركات (الشركات الصغرى والمتوسطة - الصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والشركات العاملة في مجال التطوير العقاري والسياحي)، ما عدا الأبنك والمؤسسات المالية التي تتوفر على تصنيف محدد.

يتماشى نظام تصنيف مصرف المغرب مع توصيات اتفاقية بازل 2.

بحيث يعتمد هذا النظام، الذي يتم اختباره سنوياً، على التقييم النوعي والكمي، ويقوم على إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار: بمن فيهم القائمين على الأعمال والمخاطر وصناعة القرار.

بالنسبة إلى الشبكة المصرفية، تخضع جميع القروض الاستهلاكية لدرجة منح إما خاصة بمصرف المغرب أو بشريكه وفا سلف، وذلك وفقاً لمعايير جد محددة.

➤ شبكة تصنيف الشركات

تحتوي الشبكة على 13 درجة من A إلى E، مع مستويات متوسطة، بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة، وعلى درجتين اثنتين F و Z، بالنسبة للأطراف المقابلة المتعثرة، وآخرها للأطراف المقابلة في حالة الاسترداد القانوني.

تتماشى هذه الدرجات مع مقاييس التصنيف المعتمدة من لدن مؤسسات التصنيف الدولية البارزة: وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة موديز.

➤ التفويض

يعد التصنيف عنصراً أساسياً في عملية صنع القرار وشرطاً محدداً لمستوى التفويض.

➤ المخاطر الحساسة

تسهر اللجنة الشهرية، المكلفة بتوقع وتتبع المخاطر الحساسة القائمة على المعايير الكمية والنوعية، على مراقبة الأطراف المقابلة التي تعاني من الهشاشة والضعف.

➤ المخاطر المتعلقة بالتمركز

إن خطر التمرركز عند منح الائتمان يكمن في التعرض المفرط الذي قد يكبد البنك خسائر مهمة؛ ولذلك تتم مراجعة الحدود القطاعية بشكل دوري.

عند كل ثلاثة أشهر، يتم إجراء تحليل للتغيرات الحاصلة في تمركز الالتزامات من أجل منع التعرض المفرط لقطاع معين.

إن قياس وتدير هذا الخطر يساعد على فهم شكل ومستوى خطر التمرركز عند منح الائتمان المتكبد حسب نوع التعرض. يتخذ مصرف المغرب مجموعة من التدابير وعلى رأسها آليات الضمان، إلخ.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مصرف المغرب لا يزال معرضاً لبعض مخاطر الطرف المقابل:

بآلاف الدراهم

عدد المستفيدين حتى 2023/06/30				مقدار المخاطر المرجحة التي تجاوزت 10٪ من صافي الأموال الذاتية
المجموع	قروض عن طريق الدفع	قروض عن طريق التوقيع	باقي الالتزامات	
7	4.648.443	1.414.141	-	6.062.584
عدد المستفيدين حتى 2023/12/31				مقدار المخاطر المرجحة التي تجاوزت 10٪ من صافي الأموال الذاتية
المجموع	قروض عن طريق الدفع	قروض عن طريق التوقيع	باقي الالتزامات	
5	4.719.122	800.518	-	5.519.640

المخاطر الحساسة

تجري مراقبة المخاطر الحساسة من لدن مصلحة متخصصة ومستقلة عن إدارة تدبير المخاطر، مدعومة من قبل المراسلين المتواجدين في مختلف الأسواق والجهات.

تضطلع هذه المصلحة، التي تتمتع بإمكانية الولوج إلى نظام المعلومات الخاص بالبنك، بمهمة مراقبة جودة الالتزامات، والتنبؤ، من منظور وقائي، بتدهور المخاطر (المستحقة، وتجميد الحسابات، وما إلى ذلك) وضمان تتبعها..

يعتمد نظام مراقبة المخاطر على المراجعة المنتظمة للأطراف المقابلة التي تعاني من الهشاشة والضعف المحتملين وفقاً لمختلف المعايير النوعية والكمية، مثل مؤشرات المخاطر المتقدمة.

يسهر على تسيير هذا النظام بشكل خاص لجنة شهرية متخصصة في توقع المخاطر ومراقبتها.

تنقسم هذه اللجنة الشهرية إلى خمس لجان فرعية حسب السوق، ويتعلق الأمر: بالشركات الكبيرة؛ وشبكة الدار البيضاء؛ والشبكة خارج الدار البيضاء؛ والتجزئة؛ والنافذة التشاركية والشركات التابعة.

عند نهاية كل اجتماع، تتطرق اللجنة للقرارات التالية ذكرها:

- متابعة تقدم أشغال خطط العمل التي أقرتها اللجنة السابقة والتي تقع مسؤولية تنفيذها على عاتق الأسواق؛
- سحب ملف المخاطر الحساسة بعد تحسين وضعها؛
- تنزيل ملف "المخاطر الحساسة"؛
- تحويل القضايا الحساسة إلى مصلحة التحصيل من أجل العمل المشترك والتنسيق مع الفاعلين في الأسواق لأجل متابعة هذه الحالات؛
- تخفيض درجة العميل الحساس؛
- خطط العمل التي يتعين اتخاذها بهدف حماية واسترداد الديون المسجلة في القضايا المرفوعة على أنها مخاطر حساسة؛
- إعداد المخصصات المحتملة، في إطار النصوص التنظيمية المعمول بها، والتي سيتم المصادقة عليها خلال انعقاد اللجنة الشهرية بخصوص الذمم المدينة؛
- رفع الملف للمنازعات.

المخاطر المتعلقة بالتخلف عن السداد

مخاطر التخلف عن السداد هي مجموع المخاطر المتعلقة بتعثر المقرض، والتي تتسبب في عدم قدرة هذا الأخير على أداء التزاماته تجاه مجموعة مصرف المغرب.

يتوافق هذا التعريف مع المتطلبات الاحترازية المعمول بها في دورية بنك المغرب رقم (G / 2002 / 19).

وبالتالي، يُعتبر المدين متخلفاً عن السداد عند استيفائه لشروط واحد على الأقل من الشرطين التاليين:

- التخلف عن السداد لأزيد من 90 يوماً؛
- تجميد الحساب؛
- وبشكل أعم، لا يستبعد البنك أن يفني المدين بالتزاماته الائتمانية بشكل كامل دون اللجوء إلى التدابير المحتملة مثل تحقيق الضمان.

4. مخاطر الملاءة

يخضع مصرف المغرب للنصوص التنظيمية الاحترازية لبنك المغرب، والمتعلقة بحساب الحد الأدنى لنسبة الملاءة والالتزام بها. وفقاً لدورية بنك المغرب المتصلة بالمعامل الأدنى لنسبة الملاءة المالية لمؤسسات الائتمان، يتعين على البنك أن يحترم، على أساس فردي و / أو موطن، النسبة الدنيا لمعامل الملاءة 12٪، بما في ذلك 9٪ في المستوى الأول.

فضلاً عن ذلك، وفي إطار نظام قبول المخاطر، وضع مصرف المغرب لنفسه أهدافاً إدارية وحدود قبول على نسبة الملاءة المالية التي تتجاوز الحدود الدنيا التنظيمية.

يعتبر قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم مسؤولاً عن ضمان الملاءمة الدائمة بين الأموال الذاتية المتاحة والأصول المرجحة بالمخاطر للبنك، وفقاً لأهداف إدارته.

- يتم حساب متطلبات الأموال الذاتية من خلال مراعاة:
- الأصول المرجحة بالمخاطر والأموال الذاتية حتى الآن؛
 - توقعات حول تطور مجاميع الميزانية العمومية؛
 - التدفق المتوقع للأموال الذاتية (الديون الثانوية / النتيجة، إلخ)؛
 - سياسة توزيع الأرباح؛
 - التغييرات التنظيمية المحتملة أو المعيارية المنصوص عليها في طرق الحساب.

تجري عملية تخطيط رأس بالتزامن مع السنة المالية المتصلة بها اتصالاً وثيقاً. يتم تحديث تخطيط رأس المال كلما اقتضت الضرورة ذلك. يرفع قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم تقارير ربع سنوية إلى اللجنة المكلفة بإدارة الأصول والخصوم حول مستوى نسبة الملاءة المالية وتطورها. كما أنه يقترح، عند الاقتضاء، التدابير المقررة بهدف الامتثال للأهداف المسطرة، والشروع في تطبيقها بعد الموافقة عليها. تخضع الأدوات المالية (على سبيل المثال: الديون الثانوية) الصادرة عن مصرف المغرب كجزء من إدارته للأسهم لمسؤولية قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم.

نسبة الملاءة المالية

2023-2021

يتمتع مصرف المغرب بأسس متينة تسمح له بالوفاء بجميع التزاماته، كما يتضح من نسبة الملاءة المالية للفترة الممتدة بين 2021 - 2023:

على الصعيد الشركة (بمليون درهم)	يونيو 21	دجنبر 21	يونيو 22	دجنبر 22	يونيو 23	دجنبر 23
الأموال الذاتية من المستوى 1 (T1)	4.861	4.922	5 111	5 005	5 053	5 478
الأموال الذاتية من المستوى 2 (T2)	1.710	1.711	1 699	1 567	1 556	1 456
الأموال الذاتية	6.571	6.633	6 811	6 572	6 609	6 934
مخاطر الائتمان المرجحة والتشغيل والسوق	41.846	42.016	44 955	44 951	46 029	47 587
مخاطر الائتمان المرجحة	37.088	37.219	40 200	40 371	41 338	42 142
مخاطر التشغيل المرجحة	4.196	4.268	4 336	4 464	4 514	4 689
مخاطر السوق المرجحة	562	529	419	116	177	756
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)	11,62%	11,71%	11,37%	11,13%	10,98%	11,51%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)	15,70%	15,79%	15,15%	14,62%	14,36%	14,57%

المصدر: مصرف المغرب

خلال الفترة الممتدة بين 2021 و2023، استوفى مصرف المغرب المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالملاءة المالية وبالطرف الآخر بنسبة 11,51% عند متم 2023. في 31 دجنبر 2023، بلغت نسبة الملاءة المالية 14,57%. تبين هذه النسبة مستوى الملاءة المالية الذي يعكس قدرة البنك الكبيرة على الوفاء بالتزاماته من خلال الأموال الذاتية. يتم احتساب المخاطر المرجحة باستخدام المقاربة القياسية لمخاطر الائتمان والطرف المقابل والسوق، وباستخدام طريقة المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

منذ عام 2019، ولاعتبارات احترازية، طلب بنك المغرب من المؤسسات الائتمانية إنشاء سند للأموال الذاتية يسمى "سند الأموال الذاتية لمواجهة التقلبات الدورية" على أساس فردي و / أو موطن.

يتكون هذا السند، الذي يتأرجح مستواه بين نطاق 0% و 2.5% من المخاطر المرجحة، من الأموال الذاتية الأساسية من المستوى الأول. ويسبق الامتثال لهذا الحد الإضافي إشعار مدته 12 شهرًا. إن التصريح بنسب الملاءة للجهة التنظيمية يتم على أساس نصف سنوي، ويصاحب هذا الإجراء نشر الدعامة الثالثة التي تهدف إلى ضمان شفافية المعلومات المالية: تفاصيل النسب الاحترازية، وتكوين الأموال الذاتية، وكذا توزيع المخاطر المرجحة.

نسبة الملاءة المتوقعة

عند متم سنة 2023، تفوق النسب المتوقعة لمصرف المغرب على أساس فردي وموطن الحدود الدنيا التنظيمية السارية: 9.0% من حيث نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى الأول و 12.0% من إجمالي الأموال الذاتية القائمة على السياسة الداخلية لإدارة رأس المال.

يتم احتساب الأموال الذاتية الاحترازية وفقًا للمنشور رقم 2013 G 14 وللإشعار الفني رقم 01 / 2018 / DSB الذي يتضمن تأثيرات المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.

توضح الجداول أدناه تطور نسبة الملاءة المتوقعة لمصرف المغرب على مدار الثمانية عشر شهرًا القادمة:

فردى

يونيو 24	دجنبر 24	يونيو 25	دجنبر 25
9,34%	9,59%	9,31%	9,11%
نسبة CET 1			
11,36%	11,78%	11,66%	11,17%
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)			
14,08%	14,06%	13,18%	12,87%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)			

المصدر: مصرف المغرب

موطن

يونيو 24	دجنبر 24	يونيو 25	دجنبر 25
9,51%	9,94%	9,67%	9,42%
نسبة CET 1			
11,89%	12,10%	11,90%	11,45%
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)			
13,77%	13,54%	13,03%	12,36%
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)			

المصدر: مصرف المغرب

تظل النسب المتوقعة لمصرف المغرب أكبر من الحد الأدنى التنظيمي المعمول به: 9.0٪ من حيث نسبة الملاءة على الأموال الذاتية من المستوى الأول و12.0٪ من إجمالي الأموال الذاتية القائمة على السياسة الداخلية لإدارة رأس المال..

توزيع وتباين الأصول المرجحة بالمخاطر (بآلاف الدراهم)

22 دجنبر		23 دجنبر		التطور	
الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية
41 091 674	3 287 332	42 375 958	3 390 077	1 284 311	102 745
6 820	546	8 167	653	1 347	108
2 914 980	233 198	2 870 776	229 662	-44 204	-3 536
25 218 503	2 017 480	26 987 922	2 159 034	1 769 418	141 553
9 627 905	770 232	9 696 433	775 715	68 528	5 482
115 891	9 271	755 608	60 449	639 717	51 177
4 729 259	378 341	4 970 090	397 607	240 832	19 267
45 936 796	3 674 944	48 101 656	3 848 133	2 164 860	173 189

المصدر: مصرف المغرب

توزيع مخاطر السوق

بآلاف الدراهم

31/12/2021	31/12/2022	31/12/2023	
5 550 085	5 540 206	5 986 956	الأموال الذاتية من المستوى الأول
6 782 220	6 648 040	7 008 784	إجمالي الأموال الذاتية
43 851 582	45 936 796	48 101 656	المخاطر المرجحة
12,66%	12,06%	12,45%	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (1T)
15,47%	14,47%	14,57%	نسبة الملاءة

المصدر: مصرف المغرب

عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

تهدف عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، من ناحية، إلى ضمان التوازن الدائم بين الأموال الذاتية للبنك وجميع المخاطر التي تنطوي عليها وتوقع الاختلالات التي من شأنها أن تضر بقابليته المالية واستمراريته، ومن ناحية ثانية، إلى تنفيذ حلول الاسترداد المناسبة.

وتلعب هذه العملية دوراً جوهرياً في التقييم:

- نموذج أنشطة البنك؛
- الحكامة الداخلية والتدبير الشامل للمخاطر؛
- المخاطر الكبرى - قبول المخاطر؛
- متطلبات رأس المال التنظيمية والداخلية؛
- إدارة الأموال الذاتية الاحترازية (الركيزتان 1 و2).

تعد مقارنة ICAAP عملية في الإثراء المستمر، والتي تتطور بناءً على طلب المسؤولين، لتأخذ في الاعتبار التغييرات التنظيمية (منشور W / 2021 / 3 والمتطلبات المتزايدة لبنك المغرب) ودمج أفضل الممارسات الدولية.

يقدم الإطار العام لقبول المخاطر عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال كواحدة من آليات التشغيل الرئيسية.

بالنسبة للسنة المالية لعام 2021، تم احترام عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإثرائها. وعليه، يتم إبلاغ المجلس المكلف بالمراقبة بانتظام بالتغييرات المهمة التي طرأت على هذه العملية، وبإعداد تقارير منتظمة ورفعها إليه. كما تم إدراج التغييرات التي أدخلت على نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في جدول أعمال اجتماع المجلس التنفيذي.

وأخيراً، جرى تعزيز ملكية النظام من خلال ما يلي:

- دورة تكوينية في نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لصالح أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس المراقبة في عام 2021؛
- دعم قوي من قبل الإدارة المالية، والتي تضمن تمركز نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، والتي حققت، خلال السنة المالية الفارطة، أشغالات مهمة لتحسين وتعزيز النظام (انظر التغييرات الرئيسية المدمجة في نظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لعام 2021)؛
- الدعم التقني من لدن شركة خارجية بهدف التحسين المستمر لنظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ومن أجل دمج أفضل الممارسات الدولية؛
- دمج العناصر الرئيسية لنظام التقييم الداخلي لكفاية رأس المال في بيانات التقارير الموجهة إلى الهيئات المسؤولة وكذا إلى مجلس المراقبة، وإثرائها بأبعاد استشرافية يتم تحديثها بانتظام.

5. المخاطر المتعلقة بالمنافسة

يعد مصرف المغرب بنكاً شاملاً يخدم جميع شرائح الزبناء (الأفراد والمهنيون والشركات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة) وكافة الأعمال المصرفية.

المنافسون الرئيسيون لمصرف المغرب هم: التجاري وفا بنك، والبنك الشعبي المركزي، وبنك أفريقيا، والشركة العامة، والبنك المغربي للتجارة والصناعة، وبنك CIH، والقرض الفلاحي، وبنك CFG، والذين يعملون على تطوير النشاط المصرفي التجاري.

تعتمد استراتيجية التوقع في مصرف المغرب على:

- جودة الخدمة والامتثال لالتزاماتها تجاه الزبناء (على سبيل المثال: حملات الرهن العقاري لمدة 48 ساعة، والقرض الاستهلاكي)؛
- الابتكار باعتباره ثقافة مؤسسية في خدمة الزبناء (دفع الفواتير باستخدام أجهزة الصراف الآلي، بطاقة "دابا دابا" المدفوعة مسبقاً والقابلة لإعادة التعبئة، والخدمات المصرفية الإلكترونية، إلخ)؛

إن حجم المجموعة يعد عاملاً مهماً لجميع شرائح الزبناء (عرض التنقل للأفراد مع مجموعة RIBAT بشراكة مع Crédit Lyonnais و Intermed و e-Ris ومع الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي في فرنسا للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقربها من بنك التمويل والاستثمار التابع للمجموعة).

6. المخاطر المتعلقة بالتشغيل

تبنى مصرف المغرب التعريف المنبثق عن توصيات بازل 2 للمخاطر التشغيلية. والذي يتعلق بالخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية، بما في ذلك الأحداث ذات احتمال ضعيف لوقوعها، لكن في المقابل احتمال حصول خسائر كبيرة يبقى مرتفعاً. وتتضمن مخاطر التشغيل المخاطر القانونية وعدم المطابقة لكنها لا تتضمن المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

ويتعلق الأمر بالمخاطر المرتبطة بتنفيذ المعاملات. وهي تشمل مخاطر تكنولوجيا المعلومات والمخاطر القانونية والضريبة والتنظيمية والتجارية.

■ تنفيذ منظومة تدبير مخاطر التشغيل

تحيط مخاطر التشغيل بجميع المنتجات والأنشطة و المناهج والأنظمة البنكية. ويعتبر التدبير الفعال لمخاطر التشغيل عنصرا أساسيا من منظومة تدبير مخاطر البنك وشركاته التابعة. ويعتبر التدبير السليم لمخاطر التشغيل مرآة لنجاعة مجلس الإدارة الجماعية في إدارة منظومة تدبير المخاطر المتعلقة بمحفظة المنتجات والأنشطة ومناهج وأنظمة البنك.

وتم توزيعها إلى 7 فئات من المخاطر تم تحديدها بموجب بازل II، والمقسمة بدورها على فئات فرعية في المرجع الداخلي لأحداث المخاطر (من المستويين 2 و 3) .

1. الغش الداخلي
2. الغش الخارجي
3. الممارسات في مجال التشغيل والسلامة في مكان العمل
4. الزبناء والمنتجات والممارسات التجارية
5. أضرار على الأصول الملموسة
6. اختلالات النشاط والأنظمة
7. تنفيذ وتسليم وتدبير المناهج

ويمكن أن ترتبط مختلف هذه الفئات بمخاطر عدم المطابقة : في مجملها فئات " الغش " و " الزبناء والمنتجات والممارسات التجارية " ؛ كل حالة على حدة ، الفئات الأخرى.

وتطمح منظومة تدبير مخاطر التشغيل الموضوعة على مستوى مجموعة مصرف المغرب إلى تلبية الأهداف التالية :

- تقييم مخاطر التشغيل والوقاية منها ؛
- تحسين عمليات المراقبة
- تنفيذ العمليات الوقائية و/أو التصحيحية لمواجهة المخاطر الرئيسية ؛
- إدماج التأثير التنظيمي الثلاثي، وعلى وجه التحديد الإدارة من خلال الأموال الذاتية والمراقبة التنظيمية والتواصل المالي.

1. مكونات النظام

يعتمد نظام تدبير المخاطر التشغيلية المطبق على أربع مكونات:

المكون التنظيمي

يُعهد بمراقبة المخاطر التشغيلية إلى هيئة مسؤولة عن المراقبة الدائمة للمخاطر، وهي البنية الشاملة لنظام المراقبة الداخلية للبنك. يتحقق نظام التدقيق الداخلي بشكل دوري من التنفيذ الفعال لنظام تدبير المخاطر التشغيلية على مستوى المؤسسة بأكملها. يقوم مجلس الإدارة الجماعية بمراقبة حالة المخاطر بشكل منتظم من خلال لجنة المراقبة الداخلية التي يرأسها رئيس مجلس الإدارة الجماعية .

تتكلف لجنة المخاطر بإبلاغ مجلس الرقابة بكافة المخاطر الرئيسية المطروحة.

المكون النوعي

يمكن من تقييم ومنع المخاطر من خلال خارطة مخاطر التشغيل. وتتمثل ممارسة خارطة مخاطر التشغيل، من خلال مقارنة نوعية واستباقية، في تقييم تعرض مديريات البنك لمخاطر التشغيل، وذلك بالنظر للأنشطة والمهام الممارسة (التشغيل والدعم)، بغية التركيز على تدابير الوقاية ومراقبة مناهجها و وظائفها الأكثر حساسية.

تصادق لجنة المراقبة الداخلية على الخارطة التي يتم تحيينها بانتظام والعمليات المقترحة (مخطط العمليات) والأولوية المرتقبة.

المكون الكمي

يمكن من قياس ومراقبة تكلفة المخاطر والعوارض من خلال مراقبة الخسائر وإنشاء نظام تنبيه.

ويعتبر جمع العوارض أحد أهم دعائم منظومة تدبير مخاطر التشغيل والذي يمكن من تزويد البيانات التنظيمية التي تقدم قائمة أهم مخاطر التشغيل وبعض المؤشرات.

وترتبط جميع التنبيهات والتقارير الداخلية المرفوعة لأجهزة الإدارة بجودة عمليات الجمع وتحيينها المنتظم.

■ عنصر تخصيص الأموال الذاتية

تعتبر أهداف جمع عوارض التشغيل أساسية لأنها تندرج ضمن إطار المتطلبات التنظيمية وتساهم في منهجية حساب المتطلبات من الأموال الذاتية في إطار النموذج الداخلي المعتمد من طرف مجموعة مصرف المغرب. ومن باب الاحتياط، اختارت المؤسسة تخصيص الأموال الذاتية بناءً على طريقة "المؤشرات الأساسية" بهدف التطور السريع نحو الطريقة "القياسية".

2. أمن نظم المعلومات

يتم ضمان أمن نظم المعلومات من خلال تنفيذ سياسة أمنية ونظام مراقبة دائم. يتم إجراء اختبارات التسلل ومسح الثغرات الأمنية، فضلاً عن تقييمات أمن نظم المعلومات بشكل منتظم.

3. التخطيط لاستمرارية العمل

ومن أجل ضمان استمرارية أنشطة البنك في حالة وقوع كارثة، تتوفر المؤسسة على خطة لاستمرارية العمل، تتكون من:

- خطة الإغاثة المعلوماتية لإنقاذ خدمات تكنولوجيا المعلومات المهمة؛
- خطة احتياطية للمستخدم مع تطوير موقع احتياطي لاستخدامه في حالة وقوع كارثة؛
- نظام إدارة الأزمات؛
- نظام استمرارية الأنشطة خاص بسيناريو جائحة الأنفلونزا.

يتم اختبار وتحسين خطة استمرارية الأعمال بانتظام.

4. الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات الأساسية

وفيما يتعلق بتدبير الأنشطة المنفذة بالاستعانة بمصادر خارجية، يتوفر البنك على سياسة رسمية للاستعانة بالمصادر الخارجية، تحدد ما يلي:

- طرق استعانة البنك بالمصادر الخارجية لقضاء خدماته؛
- البنود القانونية التي تلزم مزود الخدمة؛
- مؤشرات مراقبة مستوى جودة الخدمة وقياس الأداء.

وقد مكنت اتفاقيات الخدمات للمؤسسة، بما في ذلك مؤشرات الجودة، من دمج مراقبة هذه الأنشطة في نظام الرقابة الداخلية.

5. نظام تدبير المخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية

يتم تقييم وتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية وحكامة الشركات وفقاً لنظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للبنك، والذي سهر مصرف المغرب على تطويره تماشياً مع متطلبات الحكامة الرشيدة للمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية المشار إليها في منشور بنك المغرب رقم 5W2021، وبالتشارك مع شريكنا المميز "مؤسسة التمويل الدولية".

ويسهر هذا النظام على ضمان مقارنة شاملة ومنتظمة للمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية.

لقد تمت صياغة سياستنا البيئية والاجتماعية وفقاً للمعايير الدولية، كما تمت الموافقة عليها من لدن مجلس المراقبة في مصرف المغرب.

ويعمل البنك على إدماج نظامه، المتعلق بتدبير المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية، في الهيكل التنظيمي، وذلك من أجل حماية قيمة أصول البنك ومسايرة مسار النمو المسؤول والمستدام.

إلى غاية 31 دجنبر 2023، لم يتم تسجيل أية مخاطر مالية متعلقة بالقضايا البيئية.

6. تدبير المخاطر المحددة من لدن مصرف المغرب والناجمة عن تغير المساهم الرئيسي

تجري السيطرة بشكل تام على المخاطر المتعلقة بتغير المساهم الرئيسي. ويتم الانتقال وفقاً للخطة والجدول الزمني المتفق عليه بين مختلف الأطراف والجهة التنظيمية.

١١. المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية المعروضة

خطر السيولة

قد يتعرض المستثمر في شركة مصرف المغرب لخطر سيولة السندات في سوق البورصة. بحيث قد تؤثر ظروف السوق وتطور سعر السهم مؤقتاً على سيولة السند. كما أن المستثمر الراغب في بيع أسهمه قد لا ينجح في البيع الجزئي أو الكلي لأسهمه خلال مدة وجيزة مع أو بدون خصم على رأس المال.

خطر تقلب الأسعار

إن الأسهم المدرجة تخضع لقواعد العرض والطلب التي تحدد قيمتها في سوق البورصة. ويجري تحديد تطور سعر الأسهم بشكل خاص من خلال الإنجازات والأداء المالي للشركات المدرجة وأبعاد التنمية التي يتوقعها المستثمرون. ومن ثم قد يلاحظ المستثمر ارتفاعاً أو انخفاضاً كبيراً في قيمة السندات المدرجة التي يمتلكها.

خطر خسارة رأس المال

تثير المشاركة في رأس مال الشركة العديد من المخاطر الكامنة في جميع الاستثمارات. فإذا تحقق واحد أو أكثر من المخاطر، قد يتسبب في خسائر قد تصل إلى حد الخسارة الكاملة للمساهمة وتكاليف المعاملات ذات الصلة، وبالتالي لجميع رأس المال المستثمر. وفي حالة ما إذا اقترض المستثمر رساميل خارجية من أجل دفع مبلغ المشاركة، فإن الحد الأقصى للمخاطر يكون أعلى لأن الالتزامات الناتجة عن عقد القرض قائمة تجاه الممول، بغض النظر عن تطور المشاركة في رأس مال مصرف المغرب، كما يمكن أن ينقلب الممول على المستثمر بمبلغ يتجاوز رأس المال هذا الأخير.

خطر عدم توزيع أرباح الأسهم

يلزم مصرف المغرب بتطبيق مقتضيات الدورية رقم 14/G/2013 لبنك المغرب بتاريخ 13 غشت 2013 المتعلقة بحساب الأموال الذاتية التنظيمية لمؤسسات الائتمان، حسب معنى المادة 10 من هذه الدورية التي تحدد أدوات الأموال الذاتية الأساسية باعتبارها عمليات وأي عنصر آخر مكون لرأس المال الشركة والمخصصة التي تراعي بعض المعايير، من ضمنها أساساً المقتضيات التي تنص على أن التوزيعات على شكل أرباح الأسهم أو غيرها لا تتم يعد الوفاء بجميع الالتزامات القانونية والتعاقدية والأداءات المتعلقة بأدوات الأموال الذاتية من رتبة أعلى، ويقصد بها السندات التابعة لأجل لا محود¹ التي أصدرها مصرف المغرب.

¹ تجدر الإشارة إلى أن خصائص السندات المذكورة تم وصفها في مذكرة العملية لمصرف المغرب المؤشر عليها من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 5 يوليوز 2023 تحت المرجع VI/EM/020/2023

تنبيه

لا تمثل المعلومات المذكورة أعلاه سوى جزء من ملف المعلومات المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ
18 أكتوبر 2024 تحت المرجع رقم VI/EM/032/2024
توصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة ملف المعلومات الموضوع رهن إشارة العموم كاملا باللغة الفرنسية